حاشیه سید علی المفتاح ۱۳
تعلیقه

٤٧٨٥

قد وقف هذه النسخة السلطان الاعظم والخاقان المعظم
مالك البر والبحر خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان
العادل محمود خان وقفها صحيحة شرعية على فقراء احمد
سبيل زاوية المقصف من اوقاف الحرمين
الشريفين عفر لهما

حاشية مفتاح في المعاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الذي لا يحتاج العقول في ادراك وحدته
الى ادنى تنبيه ، ولا يمكن ان يكون احد طرفي التشبيه ابدع
بقدرته جملة الكاينات ، واودعهم باراداته مايليق
من الاسباب والآلات ، وكرم بني آدم بتعليم مالم يجب
من البيانات في جانبي النظريات والعمليات ، قادر على جميع
الممكنات على سبيل الاختراع والانشاء ، وموجد لكل شئ
على وفق مايحكم ويشاء ، منزه عن سمات الحدوث والنقصان
مبراء عما يقول في حقه اهل التشبيه والطغيان ،
وصف ذاته بوجوب الوجود ، وعمم على العالمين افاضة

الخير والجود ، افاض علينا انوار رحمته ، وبجز العقول عن
الوصول الى كمال معرفته ، واستحقاقه للحمد لذاته وهويته ،
ثم الصلوة على سيد البشر ، الشفيع للخلايق يوم الجزاء ، والمخبر
محمد البشير النذير بالقرآن العزيز المنير ، وعلى آله الذين
اشرق بهم وجه الدين ، واصحابه الذين لمع بهم نور اليقين ،
وبعد فاني اردت ان اكتب كلمات مع ضيق البال ،
وتشتت الحال ، لبيان شرح المفتاح المنسوب الى
شريف زمانه ، تغمده الله بغفرانه ، لكن يعوقني عن ذلك قلة
البضاعة ، وقصور الباع في هذه الصناعة ، ثم لما رايت اخواننا
من طلاب الكمال ، يسئلون ويجيبون بلسان الحال والمقال ،
وما بعثهم الا همة صاحب الزمان ، حماه الله تعالى عن طوارق
الحدثان ، فجاءني اقدام بعد اخرى ، ثم شرعت فيه
بعد ان قدمت رجلا ، واخرت اخرى ، فكتبت بالفكر الفاتر

والنظر القاصر، وكثرة الهموم، وشدة الغموم، ما لاح
في اثناء مطالعتي بالبال الكسير، مستعينًا من الله الميسر
كل العسير، ليكون تحفة الى السلطان، تحفة نملة الى حضرت
سليمان، كل ذلك من ميامن السلطان الاعظم، ومحاسن
تربية الخاقان المعظم، الذى اقام اركان الشرع بعدان
شرعت الى الانهدام، وشيد مباني العلم بعد التوجه
الى الانعدام، باسط مهاد العدل والانصاف، هادم اساس
الجور والاعتساف، والى لواء الولاية في الافاق، مالك
سرير السلطنة بالارث والاستحقاق، جامع ريستي الباطن
والظاهر، صاحب دراستي الاول والآخر، السلطان
ابن السلطان ابن السلطان، سلطان بايزيد خان بن
سلطان محمد بن سلطان مراد خان، خلد الله تعالى مآثر ملكه
وسلطانه، وافاض على اكبرايا ذوارف بره واحسانه،

وهو البدر الاتم، والطود الاشم، فلك المحاسن والشيم،
وسماء المجد والكرم، ولي الايادي والنعم، المفوض له السيف
والقلم، المؤيد من السماء، المظفر على الاعداء، سلطان
الاسلام والمسلمين، ملجاء الضعفاء والمساكين، لازالت
الايام جارية باراداته، والاقدار بريا سته تحق الحق المبين،
وتبيه الصادق الوعد الامين، من التجى الى جنابه وجد مكانًا عليا
ومن اعرض عن بابه لم تجد نصيرًا ولا وليًا، زاد على ملوك الدهر
زيادة الشمس على الدجى، والبحر على القطر اذ هو اوفرهم جودا
واظهرهم وجودًا، كانهم فلك هو قطبه، وجسد هو قلبه،
هلال الاقبال من غرته طالع، ونور بدر الامال من جبهته ساطع،
لوائح السعادة الابدية تلوح من غرته الغراء، وروائح العناية
الازلية تفوح من شمته الشماء، الذى اعز الله العزيز لاعزاز اوليائه
واين لاذلال اعدائه، لازال شموس جلاله منتشرة الشعاع،

وما بح بدور شوكته سابرةً على دارة الارتفاع، اللهم بلغ الا
ما يعرش عنه من الفضايل، والى اسنا ما يرسم عنه من الشمايل
رحم الله عبدًا قال آمين، وابقى مهجته الى يوم الدين، وارجو من الله
ان يمد اطناب دولته يومًا فيوما، ويطول اقطار مملكته يقظة ونوما
ويوجه حظة من انظار عنايته، ويميل زمرة من همم حمايته، نحو الذي
المداوم لدعاء دولته، والملازم لثناء رفعته، والمتمنى من حضرت
صاحب الدراية ان ينظر كلماتنا بعين العنايه، فان رفعها الى سماء
القبول، لقد سعد كوكب الامل في برج شرف الحصول، وكانت
راسخة الاساس شامخة البناء كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها
في السماء، والله ولي الاعانة والتوفيق، ومنه الهداية الى سواء
الطريق، وها انا اشرع بالمرام، مستعينًا بالله الملك العلام
مع تفرق حالي بعوايق الزمان، وتضيق بالي بتفوق احوال
الاقران، فتوكلت على الله انه مبتدء الآمال، ومنه الصلاح

في المبداء، والفلاح في المال **قوله**
الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه
قد ذكر انفًا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه
اصل من علم البيان اعلم ان المراد بالاصل الاول
المعا لانه جز من علم البيان الذي يكون المراد منه المعا
حيث قال الفصل الخ في علم البيان اذ العلم عبارة عن
المسايل او التصديقات بها واذا كان المراد من النشبه
المعنى كان المراد من الكلام الالفاظ فيكون المعنى المعنى في
اللفظ هو في بيان التشبه فلا ينافي كون الاصل الاول
نفس التشبه ويجوز ايضًا ان يكون المراد من الكلام المعنى
ويكون في التشبه بدلا من في الكلام فيكون تقدير الكلام
هذا المعنى في الفاظ تلك المعاني فلا يلزم حمل الشي على نفسه
كما يلزم على ظاهر كلام الشريف ره واما اذا كان المراد

الذي ه

من الاصل الاول الالفاظ يجوز ان يراد من التشبيه المسائل
ومن الكلام تصديقاتها فيكون المعنى الالفاظ فى بيان تصديقات
المسائل ويجوز ان يراد من الكلام الالفاظ ايضاً فيكون المعنى
هذه الالفاظ فى بيان مدلولات تلك الالفاظ فعلى هذا
يجوز ان يراد من التشبيه الكل كما هو الظاهر او الالفاظ
على ان يكون فى التشبيه بدلاً من فى الكلام ليتضح المرام قوله
ومقتضى ذلك ان يقول ههنا الاصل الاول من علم البيان
هو التشبيه على طريق الحمل فيكون المراد من الاصل الاول
الالفاظ ومن التشبيه الكل والمضاف مقدر اما فى الاول
اى معانى الاصل الاول التشبيه او فى الكل اى الاصل الاول
الفاظ التشبيه وفى كون المراد من الاصل الاول الالفاظ
تأمل اذ الاصل الاول جزء من علم البيان ولا شك ان ما يكون
جزءاً منه يكون معنى لا غير فيكون حمل التشبيه على الاصل الاول

من قبيل حمل الشئ على نفسه اذ المراد منها الكل ومعنى كل واحد
منها عين معنى الآخر الآن يراد من التشبيه الالفاظ ويكون
المضاف محذوفاً وتقدير الكلام الاصل الاول من علم البيان
هو مدلول التشبيه او يقال مدلول الاصل الاول معنى واحد غير
معين ومدلول التشبيه معنى واحد معين والحمل مفيد كما لا يخفى
وضمير هو فى قوله هو التنبيه لجرد الفصل بين المبتداء والخبر
لا محل له من الاعراب لجواز ان يكون الخبر صفة للمبتداء والمراد
لدفع ذلك الوهم ويجوز ابتدائيته ثانياً على المذهب المنصور
ويكون قوله من علم البيان فاصلاً بين المبتداء الاول والثانى لا يجب
حذف الكل لعدم استلزام اظهاره غباوة السامع واما اذا لم يكن
الفاصل يشعر الاظهار الغباوة فيجب الحذف كما سبق فى
موضعه قوله او تقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام
فى التشبيه يجوز ان يكون تقدير الاصل الاول

قال فى اوائل ذكر السند اليهم
واما الوقوف على ما ذكر يعنى ان
المرجع لا يخفى فيما ذكر بل يناسب
اذا وقوف اخر كالاظهار اذا كان
السامع الى الغباوة

في الكلام في التشبيه قال في الحاشية كانه قال عن التباين
المخصوصة في بيان التشبيه واحواله فيه نوع تأمل لان المص لم
لم يقل الاصل الاول من علم البيان في كلام التشبيه بل قال في الكلام
في التشبيه قوله واشتراكا عطف على طرفين لم يقل مشبها
بدل عن طرفين كما قال التعازاني لم كذلك ايهاما الى ان مشبها
اذا كان بدلا عن طرفين لا يحسن عطف اشتراكا على المبدل منه
قوله واقتصر على ذكر الاول لانه ابعد من الاول في ان بعد اختلافا
في الحقيقة لاشتراك الانسان والفرس في ذاتي خلاف طويل
جسم وخط لانهما لم يشتركا في ذاتي اصلا فاختلافهما في الحقيقة
اقرب او يعلم الاول من الثاني بالطريق الاولى قوله
وليس فيما ذكر على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك
في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة وينتقض ايضا في بعض
الصفة والاختلاف في الآخر فيه كلام اذ يجوز ان يكون المراد

من قوله من وجه ومن آخر الصفة والحقيقة فلزم انضمام الصفة
الى الحقيقة في التمثيل فظهر صحة دعوى الحصر او يراد من قوله
او بالعكس المعنى العام يعني مثل ان يشتركا في الحقيقة ويختلفا
في الصفة او لا يكون كذلك سواء كان الاشتراك والافتراق
فيهما او في احدهما فيكون منحصرا ايضا مع ان خروج القسم الثالث
عن القسمين محل تامل قوله صفة تمييز وطو لا بدل منه او منصوب
بتقدير اعني واختار الشريف البدلية ويجوز كونه منصوبا بتقدير اعني
لشيوعه ولم يلتفت الى كونه صفة او حالا او تمييزا لعدم ظهوره ولم يتعرض
التفتازاني لي الى البدلية قوله وكذا الحال في حقيقة وانسانا هذا
الاسلوب راجح من اسلوب التفتازاني اذ لا يلزم تاخير المقدم
وتقديم المؤخر لان طولا مقدم من حيث قوله والا اي وان
لم يكن بين الطرفين اشتراك وافتراق من آخر لم يصح التشبيه
لانك خبير بما يدل على عدم صحة ذلك وهو ان ارتفاع الاختلاف آه

يعني انه من قبيل قوله ﷺ وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
لانه حذف الجزاء واقيم علة الجزاء مقامه تقديره ان يكذبوك فلا تحزن
واصبر لانه قد كذبت رسل من قبلك ولما كان المقام مقام التعريض
لا مقام الاشارة قال من الطرفين ولم يقل هناك كما قال التفتازاني
ولم يقل ايضا من وجه بل قال من آخر ليطابق كلامه كلام المصنف
والظاهر ان لفظ ح زايدة لا طايل تحتها قوله ثم انه قدم في البيان
التشبيهي بطلان عدم الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك آه
اعلم ان ما يعتمد عليه صحة التشبيه شيئان احدهما حصول الطرفين
مشبها ومشبها به والآخر اشتراكهما في امر وافتراقهما في آخر
واذا انتفى احدهما انتفى التشبيه واشار الى انتفاء التشبيه عند
انتفاء الاول بقوله بان ارتفاع الاختلاف آه وعند انتفاء الثاني بقوله
كما ان عدم الاشتراك آه فالمذكور انما هو على سبيل اللف والنشر
المرتب فيكون معنى والا وان لم يكن هناك طرفان والاشتراك

من وجه والافتراق من آخر ولم تتعرض الى الافتراق من آخر
لكونه ظاهرا من الاول ومطابقة هذا المعنى على كلام المصنف
ظاهرة على المنصف فلا وجه لقوله ثم انه قدم في البيان التشبيهي آه
قوله حتى التعيين الذي ادناها اي ادنى وجوه الاختلاف كما انه
على وجوه الاتحاد اذ الشيئين اذا اختلفا في التعيين يلزم الاتحاد من
جميع الوجوه بدون العكس قوله لان الواحد لا تصف بنفسه
اي بمشاركة نفسه لم يلتفت التفتازاني الى هذا القيد مع لزومه لظهوره
قوله هذا القدر المجمل وهو ان التشبيه يستدعي طرفين واشتراكا
وافتراقا وانه لا يصار اليه الا لغرض وان حاله بين القرب والبعد
وبين القبول والرد يحوج الى دقيق نظر هذا توطئة للشروع الى
تفصيل الكلام في مضمون القدر المجمل ودفع لوهم من يتوهم ان الاصل
الاول من علم البيان لما كان ما ذكر يكون بديهيا غير محتاج الى دقيق
نظر قال التفتازاني في قوله هذا القدر المجمل آه جملة استينافية

وتنظيره في قوله في اوائل الفصل الاول
من الفصل الثالث من الكتاب
وعلى ما في بخاري اي

كانها جواب سوآل عن الدليل على ماذكر والمعنى ان بعض ماذكر غنى
عن النظر معلوم بالضرورة كاستدعاء الشمسة طرفين وبعضها يحتاج
الى نظر ظاهر ربما يساق اليه الذهن كالاحتياج الى الاشتراك
والافتراق آه لا يخفى عليك ان قول المصنف ولا يخفى عليك ان التشبيه آه
دآل على ان المذكور بديهى غير محتاج الى دليل وعلى تقدير احتاجه لا يكون
المذكور صالحا للدليلية كما لا يخفى **قوله** وجعل النظر فى كل واحد من المطالب
الاربعة نوعا على حدة فيكون ضميره فلنوعه للنظر كما هو الظاهر
ويحوز عوده الى الكلام فى المفهوم لكنه غير ظاهر ولما كان بين طرفى التشبيه
وبين الاشتراك والافتراق ملابسة ظاهرة ضرورة ان الاشتراك
والافتراق بسببين الطرفين جعلها ولم يذكر كلمة ان فى كل واحد منهما
كما ذكر فى الغرض وتفاوت الحال **قوله** النوع الاول النظر
فى طرفى التشبيه النوع الاول مبتدأ خبره النظر فى طرفى التشبيه لكن لما كان
كون النوع الاول النظر فى طرفى التشبيه معلوما سابقا من قول المصنف

وهو طرفا التشبيه ووجه التشبيه الى قوله فلنوعه اربعة انواع يكون
صفته قوله النظر فى طرفى التشبيه اولى من خبريته اذا لاخبار بعد العلم
بها اوصاف كما ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيكون النوع
الاول خبرا للمبتدإ المحذوف او مبتدأ خبره محذوف اى هذا النوع
الاول او النوع الاول هذا **قوله** قدم هذا النظر على الانظار الثلثة
الباقية لان المشبه والمشبه به آه فيه وجه آخر هو انه لما كان اقتضاء
التشبيه للطرفين اظهر يكون تقديم النظر فى الطرفين اجدر **قوله**
كالخذ عند التشبيه بالورد اراد به كالخذ والورد عند تشبيه الاول بالثانى
لما كان طرفا التشبيه المستندة الى الحسن متصفين بما يدل عليه لفظ
المشبه والمشبه به يكون الاحتياج الى قيد عند التشبيه اظهر واقوى
مع انه قصد من ايراد هذا القيد ان يظهر اولا دخول الكاف على المثل
به الذى هو ما يستند الى الحسن مع كونه طرفا للتشبيه اما لو قال كالخذ
والورد يظهر مثالية ما يستند الى الحسن فقط فلا يعلم موصوفية الخذ والورد

بكونه مشبها ومشبها به الا بعد ذكر قوله عند تشبيه الاول بالثاني فظهر اولوية
عبارة المص فلا حاجة الى تتبع كلامه في عدة مواضع في صفحة واحدة والقول
بان كلامه يشعر ان المثال الخذ فقط دون الورد وهم لان توسيط
التشبيه بين الخذ والورد اشعار بتعلقه بهما فلو قدمه او اخره لربما يوهم
انه متعلق بما بليه كما قال الشارح ره في توسيط لا محالة بين الكذب
وانتهى في بحث موصولية المسند اليه **قوله** بالعنبر اى برائحة العنبر
وكالبرق اى وكطعم البرق آه مراد المص معلوم من قوله فيما بعد وكالنكهة
اذا شبهت بالعنبر في طيب الرائحة وكالبرق اذا شبه بالخمر في
لذة التطعم على زعم القوم وكالجلد الناعم اذا شبه بالحرير في لين المس
قوله واما الشقيق فهو مبرحيقه فليس الكاف في قوله كالشقيق
داخلة على المثل به كون الشقيق مبرحيقه لا يكون مانعا عن دخول الكاف
على الممثل به لان مدخول الكاف ليس الشقيق فقط بل الى قوله فهو
وخيالية المشبه به كائنة في خيالية للشبه والمشبه به معا مع ان صحة الكلام

موقوفة على دخول الممثل به في مدخول الكاف لا على كون الكاف
داخلا على الممثل به كما بين في مواضع شتى **قوله** ولقد احسن
من قال آه طعن على الكاشفي لا لحي على الناظر **قوله**
اى فاعرف كون الوهميات اه قال التفتازاني ره اى كون كل من
الوهميات لا شكسانه لا حاجة الى لفظة كل ثم قال ذلك الفاضل قصدا
الى تقليل الاعتبار بتقليل الاقسام وفي قول الشريف ره والفاء بين
في ذلك تقليل الاقسام نوع دخل على ذلك القول وتقليل الاقسام
حاصل من الالحاق اذ لو لم يلحق الخيالي بالحسي والوهمي والوجداني
بالعقلي يوجد خمسة اقسام فاذا نسب الى الطرفين يكون خمسة
وعشرين قسما لانه تحصل من ضرب الخمسة الى الخمسة خمسة
وعشرون واما عند الالحاق يكون قسمين فتحصل من ضرب
الاثنين الى الاثنين اربعة اقسام فبطهر تسهيل امر الضبط على
المتعاطي للمرام **قوله** قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه

داخل فی مفهوم التشبیه او کان الغرض موجود فی الخارج فاخر
فی الوضع لیوافق الوضع الطبع او کان الغرض تتوقف علی وجه الشبه
فبیانه اهم قوله وبحمل هذه المقدمة الخ قسم المص به الوجه الی مایکون
امرا واحدا والی مایکون غیر واحد وغیر الواحد الی مایکون فی حکم الواحد
والی مالایکون فی حکمه ونفع المقدمة المذکورة فی هذا التقسیم غیر ظاهر
لکن نفعها التنبیه علی اسباب تفاوت وجه الشبه مع الدلالة علی
تعمیم الاقسام یعنی ان اللفظ الواحد یجوز ان یکون جنسه الطرفین او صفتهما
الی اخر التقسیم وکذا ما هو فی حکم الواحد کما یفهم من قول المص به
اما جمعه ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الی هیئة واحدة
قوله لما اخر التشبیه جاری مجری الشرط وجوابه ما سنعرفه وضمن
اخر معنی تردد فلذلک قال الی آخر قوله وادعی اقول وبالله التوفیق
ان ادعاء المص به الحصر فی الاشتراک بالجنسیة مع الاختلاف بالصفة
والاشتراک بالصفة مع الاختلاف بالجنسیة لا فی الاشتراک فقط

کما یفهم من قوله والافتراق بالصفة والافتراق بالجنسیة حتی یکون الحصر
عند الارادة بالجنسیة معنی الذاتی مطلقا عقلیا حاصرا غیر منتقض بالاشتراک
فی بعض الماهیة والافتراق بالجنسیة فالنقض وارد سواء کان المراد بالجنسیة
معنی الذاتی او تمامها مع ان قوله ولذلک مثل بالجسمین ابیض
واسود الخ محل بحث اذ التمثیل بالجسمین لا یدل علی کون المراد
بالجنسیة معنی الذاتی لانه اذا عبر عن الطرفین بلفظ الجسم او بلفظ
آخر دال علی معناه لا بنوع من انواعه واراد التشبیه فی الجسمیة وان کان
المعبر عنه نوعین جنسیین کالانسان والفرس کانت الجسمیة
هی تمام جنسیة الطرفین من حیث هما وان دخل فیها خصوصیات آخر
من حیث ذاتیها واختار هذا الاسلوب لقصد التعمیم وایضا
قوله والاشتراک فی الجنسیة المذکورة فی صدر الاصل الاول
اراد به الاشتراک بتمامها محل تامل لانه بین معنی العکس
بان تشترکا فی الصفة وتختلفا فی الجنسیة امای تمامها او فی بعضها و

یمکن ان یقال الکلام فی وجه الشبه
الذی هو داخل فی مفهوم التشبیه
وهو الاشتراک فقط دون
الافتراق لکن یکون
قوله والافتراق
بالصفة والافتراق
بالجنسیة
زایدا
بل
فلا

والظاهر ان عكسه الاشتراك في الصفة اما في تمامها او في
بعضها والاختلاف في الصفة ولو كان الاشتراك في تمام الصفة
كان الاختلاف في عكسه كذلك وفي قوله فلذلك مثل صناك بالانسان
والفرس للمختلفين في الصفة كلام لان هذا التمثيل لا يدل على
ذلك المطلوب اذ يجوز ان يكون مقصود المصنف به في صدر الاصل
الاول من الصفة في الاشتراك والاختلاف معنى الذاتي ومثل
للاشتراك بالانسانين والاختلاف بالانسان والفرس واقتصر
في كل واحد منهما على مثال واحد اكتفاء به عن الآخر قوله
ولفظ مثل نصب على انه حال من فاعل ان يكون اي كائنا مثل اشتراك
جسمين على تقدير حذف المضاف اليه او على انه مفعول مطلق اي
امثل مثل اشتراك الخ قوله لما كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة
نوع خفاء فصله وبين انه الجسمية لو كانت بعضا من تمام حقايق الاجسام
ممكن ان يقال في وجه الفصل انما فصله بكذا انما سبق لكون الاشتراك

في المقدم في جزء الحقيقة وفي المؤخر في تمام الحقيقة اما لو كانت الجسمية
تمام حقايق الاجسام فالوجه هو ان ما به الافتراق محسوس في
المقدم هو السواد والبياض ومعقول في المؤخر هو الاختصاص
قوله وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على ان الاختصاصين خارجان
عن حقيقتهما المذكورة لا شك ان قولهم انما يفترقان مع قوله
وهي العضو المعلوم ينادي على ان يكون الاختصاصان خارجين عن
حقيقتهما المذكورة كما لا يخفى على الناظر وانما قال بانضاف احدهما
بالاختصاص ولم يقل اولا بالاختصاص لان معنى الافتراق بالصفة
هو الاتصاف بصفة لا يتصف بها غيره فتفريع الاتصاف للتعلق
بين هذا وذاك قوله لا يقال قد علم مما ذكره الى قوله فلا منافاة
قال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة كوضعهم للعضو الواحد اسامي
كثيرة بحسب اختلاف اجناس الحيوان نحو وضع الشفة للانسان
والمشفر للبعير والحفلة للفرس وما شاكل ذلك وقال انضافا

فاذا قلت الشفة دلت على الانسان اعنى يدل على انك قصدت
هذا العضو المخصوص من الانسان دون غيره فيعلم منه ان الاختصاص
مأخوذ فى اصل وضع الشفة والجحفلة ليست مختصة بغير الانسان
مطلقا بل بالفرس وفى قول الشارح وان المرسن والجحفلة
والحافر مختصة بغيره من الدواب نوع تأمل لان الجحفلة غير مذكورة
فى فصل المجاز والمذكور المشفر والقياس غير جار فى اللغات
مع ان المشفر مختص بالبعير واعلم انه لما كان حقيقة الانف و
والشفة والرجل مطلقة وحصة المرسن والجحفلة والحافر مقيدة فى
اصل الوضع لم يشتركا فى تمام الحقيقة بل تختلفان فيها فلا يكون المذكور
مثالا على الاشتراك فى الحقيقة والاختلاف فى الصفة مع ان المتفهم
من قوله فالصواب ان يقال وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسن
ان يكون الافتراق فى الحقيقة لان الاختصاص داخل فى مفهوم المرسن
فيكون قوله فالصواب محل بحث والظاهر ان الجواب

لكون الكتاب درسيا
خلاف المراد

بقوله لانا نقول ما ذكره هناك الخ غير حاسم لمادة الشبهة اذ لم يبين
ان اختصاص المرسن والجحفلة والحافر ايضا انما هو بحسب عرف
الاستعمال حتى يكون الاشتراك فى تمام الحقيقة والاختلاف فى الصفة
فالمناسب فى الجواب ان يحمل اطلاق الانف والشفة والرجل
فى المجاز على المجاز الا ان عبارة الصحاح ينافيه اذ الانف فيه للانسان
وغيره والحق ان الاختلاف فى المقامات بحسب اختلاف ائمة
اهل اللغة فيكون المنافاة بين القولين فلا يضرنا قوله
وفى تمثيله للافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لاشتراكهما فى شئ
من الذاتيات وفى تمثيله بهذا المثال تأييد ايضا لخلاف ما ذكر
كما لا يخفى على المتأمل قوله فلا اختلال فى عبارته اصلا هذا رد
على التفتازانى لانه قال فى تراكيب اختلال فاشار فى الحاشية وقد
اشرنا الى وجه آخر فتأمل يعنى ان فيه وجها آخر فلا يتحقق الحصر المتفهم
من قول التفتازانى حيث قال ولا مخلص سوى ان تجعل الى آخره

واعلم انه يجوز ان يكون معنى ولا يخص آه لا يخص ان حمل على ظاهره
بلا تحمل الحذف سوى ان تحمل آه تأمل **قوله** اراد بها الاوصاف
الحسية لا المصطلح عليها اعني ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد الخ
رد على التفتازاني لانه قال وكانه اراد بكون المقادير والحركات من
الكيفيات ان اوصافها كالطول والقصر وكالتوسط وكالسرعة والبطوء
والتوسط كذلك والا فالمقدار من الكم والحركة قيل من الاين وقيل
من ان ينفعل وقيل من الكيفية **قوله** ولفظ مثل مجرور على انه بدل من
الكيفيات في اختيار بدليته نوع تأمل اذ البدل اذا كان من المعرفة فالمعرفة
فالنعت واجب عند الاقل حسن عند الاكثر **قوله** وقدم ان الممثل به آه
لان الممثل به هو ما يدرك بالبصر لا الاتصاف بما يدرك به **قوله**
وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكانه جعل الى آخره
ذكر في الكتب الحكمية انهم اختلفوا في ان الضوء هل هو جسم او لا فقال بعضهم
انه جسم وبعضهم انه ليس بجسم ودليل الطرفين مذكور في موضعه

واختلفوا

واختلفوا ايضا في ان الضوء هل هو غير اللون او هو عينه فذهب
الجمهور الى الاول وبعضهم الى الثاني فعلى الاول يجب ترك الاضواء
وعلى الثاني يجوز ذكرها واندراجها وعلى الثالث يمتنع تركها لكونها عينها
واما على قول من قال ان الضوء قسم من اللون يجب الاندراج
قوله والشكل هيئة تعرض للمقدار آه فيه دخل على الفتازاني لانه
قال الشكل هيئة تعرض للجسم والمفهم من هذا الكلام اختصاص الشكل
بالجسم وليس كذلك اللهم الا ان يقال ليس المراد من العروض للجسم
العروض للجسم فقط والمراد من الدائرة ونصف الدائرة في المثال
دائرة الجسم ونصف دائرة الجسم **قوله** وصف الاصوات بعوارض
متقابلة اشعارا بانها حقيقة واصالة بخلاف بامور خارجة عن ماهيتها
وذكر لفظ الانواع الخ يجوز ان يكون المراد من الانواع معناها اللغوي
لا ما هو المصطلح عند المنطقيين فيجوز ان يكون عدم ذكر الحروف
بناء على ان الحروف صوت كما قال البعض فلا يكون وصف

يقال الصوت بصوت يصوت
وصوت فهو صائت ١٢

الاصوات بالعوارض للاشعار اذ الحروف انواع قوله
واكتفى عن تعداد انواعها باتفاقهم عند الجمهور الخ انواع الطعوم خمسة
عند الفقهاء سبعة عند اكثر الحكماء تسعة عند الاقلين قال العلامة لما
انواع الروائح غير منحصرة في عدد وانواع الطعوم منحصرة في تسعة
هي الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض
والدسومة والحلاوة والتفاهة اعلم ان فاعل تلك الانواع
ثلثة حار وبارد ومعتدل وقابلها ايضا ثلثة هو اللطيف والكثيف
والاوسط والحار اذا كان في اللطيف تحصل الخ آفه وفي الكثيف
تحصل المرارة وفي المعتدل تحصل الملوحة والبارد ايضا اذا كان في
في اللطيف تحصل الحموضة وفي الكثيف تحصل العفوصة وفي الاوسط
تحصل القبض وكذلك المعتدل اذا كان في اللطيف تحصل الدسومة وفي
الكثيف تحصل الحلاوة وفي الاوسط تحصل التفاهة فتحصل من ضرب الثلثة
على الثلثة التسعة ولقد جمع بعض من الفضلاء في ثلثة ابيات

وقاعلها على اللطف
والنشر الدانيا
حبشا خالصه

فارسية مع الاشارة الى قابل كل منها تيز وتلخ است ونبك وشور انگيز
در لطيف وكثيف واوسط حار آورد ترش وعفوصة وقبض
كربرودت بدان سه كردد يار دسم وحلو وتفه شود آرى
معتدل را بدان سه باشد كار قوله واعاد لفظة من في قوله ومن
الخفة الخ قال العلامة الخفة والثقل ملموسان في الدرجة الثانية والاولين
والصلابة في الدرجة الاولى قوله الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي
اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود لها فيه فيه مخالفة على التفتازاني
لانه قال للعقلي انحصار في الحقيقي الخ وقول التفتازاني له مناسب
لتمثيل الاعتباري بشيء تصوري ومحض كما لا يخفى تجوز ان يكون المراد
من الوصف الحقيقي ما هو مقرر في ذات الموصوف فقط ومن الوصف
الاعتباري ما هو غير مقرر في ذات الموصوف قوله ولفظ مثل
بالجر بدل من الكيفيات ذكر بدليته مثل ههنا اشارة الى انه بدل فيما مضى
ايضا وعدم ذكر الحالية لعدم قابلية قوله والكرم ايثارا بالخير والسخاء

افادة ما ينبغي للغرض فيه مخالفة على التفتازاني لانه فسرها بمبداء
الابثار ومبداء الافادة قوله والغريزة ما جبل عليه الانسان
من الاوصاف قال التفتازاني والغريزة ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية بمنزلة الطبيعة ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال
بسهولة وقول الشريف والخلق ملكة يصدر عنها افعال بسهولة
دخل على التفتازاني لاحي على ان نظر قوله ولما كان اكثر الاوصاف
الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها
في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا غريبا من العطف
التفسير واعلم ان الموجود في الخارج اخص من الموجود في نفس الامر
واكثر النسب والاضافات وان لم يكن موجودة في الخارج الا انها موا
جودة في نفس الامر من غير اعتبار معتبر وفرض فارض اذ العقل مظهر
لا منشؤه فالوجه في عطف النسبي على الاعتباري هو الاشارة الى
ان النسبي يقابل الحقيقي كما ان الاعتباري يقابله قوله واورد للنسبي

امثلة اربعة رد لقول من قال ان الاوليين من قبيل الاعتباري والاخريين
مثال للنسبي قوله امور نسبية لوجودها فيما وصف بها فان
كونه مطلوب الوجود ليس وصفا منفردا في ذات المطلوب بل هو
وصف اعتبر العقل بالنسبة الى الطلب القايم بالنفس وكذا الحال
في البواقي قوله هذه جملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف الى
يجوز ان يكون الواو للعطف فيكون قوله ومن المعلوم انه معطوفا
على ما سبق وتقدير الكلام ولما كان من المعلوم عندك او لم ينقسم
الحقيقة على تقدير جواز تعلق الحس بها كالوصف الى ما يستند الى الحس
والى ما يستند الى العقل اكتفاء بذكر ذلك الاقسام في الوصف قوله
وفايدة قوله مما ذكر ان تحقق الانحصارات السابقة في نفس الامر
الخ رد على قول من قال هذه الملازمة غير ظاهرة لان ظهور
التفاوت لك ليس من لوازم انحصار ما ذكر بل من ظهور ذلك
فكان فيها نوع من التسامح انتهى والظاهر ان هذا التأويل

لا تخلو عن المناحة كما لا تخفى على المتأمل واظن ان فاعل قوله
مما ذكر ربط الجواب لمكان غاية البعد وحق الاخصار السابقة
فى نفس الامر وان كان لا يستلزم ان يظهر للمخاطب الآن ذكر و
افادته بالكلام يستلزم بلاريبة وقول المص يحتمل ان يتفاوت
ليس محمول على ظاهره بل معناه هو متفاوت لان تحمل اذا كان
بمعنى يتردد لم يصح الكلام حتى يتضح المرام قوله لم يرد بكونه واحدا
ان لا يكون له جزء اصلا اله رد على الكاشى لانه قال وجه التشبيه اما
ان يكون امرا واحدا لا تعدد فيه واما ان لا يكون كذلك اله قوله
فالاقسام التى ذكرها عشرة لم يلاحظ فى القسمين الاخيرين
حال الطرفين من كونهما محسوسين او معقولين او مختلفين كما لو
حظت فى القسم الاول حتى يكون اقسام القسم الخامسة واقسام
القسم الثالث ستة اكتفاء فيها بالذكر مرة تقليلا للاقسام واعتمادا
على ما ينساق اليه الافهام قوله جهة اى معنى يجعل وجه شبه

سواء كان حسية او صفة فسر الكاشى الجهة بالوصف والعمارانى
بالمعنى وقول الشريف دخل عليهما اما على الكاشى ظاهر
لان الحصر على الصفة غير معقول واما على العمارانى فلان لفظ
الوصف قيد زايد اذ المعنى شامل كما لا يخفى قوله اعم اى اعم
وجودا وتناولا ومن ادخل على الكاشى فلانه اعتبر العموم فى
الشمول فقط حيث قال فانه لا يشمل الا نوعا اله قوله
وليس الباء فى قوله بالوجه صلة للتشبيه بل هى للملابسة الخ
يجوز ان يكون الباء باء الاستعانة كما فى مثل كتبت بالقلم اى التشبيه
باستعانة الوجه العقلى اعم وذكر الباء بعد المبتداء دليل على انه ليس
للملابسة لان باء الملابسة يجئ بين المعمولين قوله
والمعنى كالخد اذا شبه الخد بالورد فيها فلا يكون الكاف فى قوله
كالخد داخلا على الممثل وقس على هذا غيره دخوله على الممثل
غير لازم بل يكفى ان يوجد الممثل فى مدخول الكاف قوله

والهمس هو الصوت الخفي وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت
القدم فيه تامل لان المشبه الصوت الضعيف والمشبه به الصوت
الخفي ولا فرق بينهما ذاتا وصفة فلا يصح التشبيه لعدم التغاير بين
الشيء ونفسه فالاولى ان يقال في تفسير الهمس الهمس هو الصوت
الاخفى كما يناسب قوله همس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم
فيكون المشبه الصوت الضعيف والمشبه به الصوت الاضعف
ويكون التشبيه بليغا لقوة وجه الشبه في المشبه به او يقال الهمس
صوت الاقدام فيكون الفرق بين المشبه والمشبه به بالخصوص والعموم
قوله والمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله والمناسب
ان يقال فيجوز ان يكون مسموعا مثله ليصح التفريع لان عدم الجهر
لا يستلزم كونه مسموعا قوله وفي قوله على زعم القوم اي المولعين
بشربها دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فيجوز ان يكون ذلك
القول اشارة الى انه لم يذق طعم الخمر لكن اثنين يقولون ذلك

اوذاق ولم يجد لذة طعمه اوالى ان لذة الطعم اقوى من الخمر
فيكون التشبيه مبتذلا لا بليغا فلدفع هذا المعنى قال على زعم القوم
فلذلك قال الشريف هو المولعين اى الحريصين يعنى صحة هذا التشبيه
على الحريصين وقوله في الحاشية فليس لهما لذة طعم اشارة الى ان
المراد من المكروه المر لا الكراهة التحريمية اذ الحرمة لا تمنع اللذة ظاهرا
قوله اى موجود محسوس فيه دخل على التفتازاني حيث لانه قال
قوله كل موجود فله تعين حكم ضروري مبني على ان الكلي الطبيعي ليس
جزأ خارجيا من الاشخاص الخ وتقييد الشريف الموجود بالمحسوس
اشارة الى ان الحكم ليس مبنيا على عدم موجودية الكلي الطبيعي بل
الحكم جار عند وجوده ايضا مع ان اكثر القائلين بوجود الكلي الطبيعي
مرادهم وجود ما صدق عليه الكلي الطبيعي لا نفسه قوله
وانت خبير بان الاعتراض على التنبيهات مما لا تجدي نفعا فلا اتجاه
كما يقال آه والظاهر من هذا الكلام ان يكون ذلك الاعتراض

ولا الكراهة التنزيهية ايضا

وارد ًا مع انه يمكن الجواب بان يقال ان المفروض اتحاد الطرفين
المتشخصتين بحيث لامجال للتعدد فيهما فاذا عدمت احدهما دون
الاخرى لزم البتة كون الحمرة المتعينة موجودة ً ومعدومة ً معا وفي
هذا الجواب تأمل لان تقرير الكلام هو ان وجه الشبه لايكون
حسيا ً لانه لايكون الا واحدا ً موجود ًا في الطرفين وكل موجود محسوس
متعين اذا كان مع المشبه يمتنع ان يكون مع المشبه به لانه اذا عدمت
حمرة الورد دون حمرة الخد او بالعكس يلزم ان يكون الحمرة موجودة ً
ومعدومة ً معا فعلى هذا يكون الغرض وحدة وجه الشبه مع تعدد
المحال فلا يلزم من انعدام المحل انعدام وجه الشبه وانما يلزم ذلك اذا كان
حمرة الورد غير حمرة الخد والمفروض خلافه تامل قوله
اى اخوات الحمرة كالسواد في تشبيه شئ بخافية الغراب الى آخره
فيه كلام اذ الظاهر من كلام المص ان يكون المراد من الاخوات
اخوات الحمرة من المسموعات والمشمومات والمذوقات

والملموسات وجه الشبه في كلها وان كان بحسب الظاهر
حسيا ً لكنه في التحقيق يجب كونه عقليا ً قوله بالغ في ابطال هذا
القول حتى جعله ممتنعا ً يجوز ان يكون الامتناع محمولا ً على معناه اللغوي
على نحو ما يقال لولا لامتناع الشئ لامتناع غيره ولو لامتناع الشئ
لوجود غيره قوله وقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شئ
واحد مشترك والمثلين ليسا كذلك ابطال بيان مراد القوم بما ذكر
غير ظاهر لان المجيب قائل بان قوله هذا خلاف الظاهر فلا بد من
ابطال هذا قوله والاظهر ان يعترض الى دخل على النفازاني
يعني لانه ظن ان مراد المص بقوله وقد يمتنع الى اعراض صاحب الايضاح
والشريف يعني بين مراده من ذلك القول فظهر المغايرة قال النفازاني
يعني بقي ههنا بحث وهو انه اذا اريد بكون وجه الشبه حسيا ً
وجود فردين في الطرفين من المعنى الكلي الذي افراده محسوسة
بمعنى كونهما مثلين تساويهما في تمام تلك الماهية بمعنى الكلية انتهاء تمام ماهية

كل منهما و انما حسنته لمعنى ان افرادها مدركة بالحس فح لا نسلم
لزوم ان يكون مثلان آخران ليلزم النس ولا جواب سوى
ان هذا تلميح لا تحقيق انتهى و يمكن ان يجاب عن هذا البحث
بان يقال اذا قلنا خذ كالورد فى الحمرة فلا شك ان الحمرة وجه
الشبه و اذا اردنا بوجه الشبه الحسى الحصول المثلين فى الطرفين
فلا بد من تشبيه آخر سوى التشبيه الاول لوجود المثلين فوجه
الشبه فيه اما ان يكون حسيا مثل حصول المثلين فى طرفى التشبيه
الخ فلا بد فيه من تشبيه ثالث و هلم جرا فلزم النس
و اما ان يكون عقليا و هو المدعى فظهر ان له جوابا آخر
فلا يحلو قوله لا جواب سوى الخ عن نوع تأمل قوله
مثل لكل واحد من اقسامه الاربعة بحسب طرفيه مثالين
يجوز تعلق بحسب طرفيه على الاربعة فلا فائدة فى ذكر هذا الكلام
سوى بيان الواقع المعلوم و يجوز ان يتعلق بمثل فيكون المراد بيان

وجه ايراد المثالين و الظاهر ان قوله مثل لكل واحد مثالين
للناسخ عن تسامح فلو قال مثل كل واحد بالمثالين او قال ذكر لكل واحد
مثالين لكان اولى كما لا يخفى و توسيط لفظة او بين المثالين
اشارة الى ان واحدا منهما يكفى قوله و نبه باول الامثلة
على ان تشبيه الوجود فى قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقى الخ قدم
الشريف به هذا المعنى و اخره التفتازانى و مناسبة التقديم
لا تخفى على الناظر و الظاهر ان المنبه ايراد ذلك المثال اولا
فى ذكر الامثلة لا نفسه و اعلم ان كلام المص يدل مبنى على انه
اذا شبه الوجود بالعدم فى العرى عن الفائدة كان وجه الشبه
عقليا بلا شبهة و الشيخ لا ينكره و كلامه فى اسرار البلاغة
مبنى على ان تنزيل الموجود منزلة المعدوم ليس هو مثل تنزيل الرجل
الشجاع منزلة الاسد فان التشبيه فى ذلك محقق دون فى الاول
اذ الشيخ يلاحظ مقصود المتكلم بقوله هو موجود او معدوم او وجوده

٥ و الوجود منزلة العدم

عدم او كالعدم ويقول فصده نفي الوجود مبالغة والمص يقول اذا
تحقق هذا التشبيه كان الجامع عقليا فظهر خلاصة الرأيين
واندفع مخالفة الكلامين قوله واراد بالعلم الملكة الخ المتفهم من
استعانة الحي للعالم واستعانة الميت للجاهل كما في قوله تعالى
او من كان ميتا فاحييناه ان المراد من العلم ما يقابل الجهل فمعنى العلم
هو الادراك والتميز فكما ان الادراك يتوقف على الحيوة ولا تحصل
بدونها كذلك يتوقف على حصول التميز والادراك وكون العلم على
هذا المعنى كثير شايع كما في قوله هل يستوي الذين يعلمون و
الذين لا يعلمون ولا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وغيرهما
من الآيات وغيرها يجوز ان يجعل وجه الشبه بين العلم
والحيوة الانتفاع كما ان وجه الشبه بين الجهل والممات عدم
الانتفاع قال في الحاشية سواء قدر مطلق الادراك او بادراك
خاص اشار الى الرد على الكاشي لانه قال نقول الادراك

اعم من العلم اذ الادراك يشمل المحسوس وغير المحسوس
تدبر قوله اي بما ذكر من الاصحاب والنجوم فيه اشارة
الى رد من قال ان ذلك اشارة الى النجوم فقط ونوع دخل على
التغاير الذي لانه قال بذلك اي بالاصحاب والنجوم تأمل وقول
المص ايا ما بمنزلة قوله ذلك قوله والمراد بالسنن الطرائق
المسلوكة في الدين للاحاديث الرسول عليه السلام رد على الكاشي
لانه قال والمراد بها سنن النبي عم قوله اي مثله وجه الشبه
الواحد قدر بذلك لئلا يتوهم ان المراد من الامثلة المثلة العقلي
لوجود التلاقح في جزء تلك الامثلة الثمانية ولم يتعرض المقارن
على ذلك التقدير لكون المساحة عند في اربعة منها فتعين المراد
فلا حاجة الى التقدير الزائد قوله اما بدل من قوله في اكثر
او متعلق بقوله تلاقح لم يتعرض الى تعلقه بقوله في اكثر لنوع خفائه
يجوز ان يكون ظرف النظر قوله وفي عدم الخفاء دخل

كما بينه ٥

على التفتازانی لانه لم یتعارض مع وجود المانحة فیه **قوله** فاعرف ذلک ای وجه النحة یجوز ان یکون قوله فاعرف عین قول المصنف هو اوغیره وایاما کان یجوز ان یکون معناه فاعرف التسامح فی اکثرها او فاعرف وجه النحة **قوله** واما لقسم الک لم یقل واما الثانی کما قال اما الاول لبعد العهد ولذلک فسر القسم الک بقوله وهو ان یکون اه وقوله المص فی الهیئة الحاصلة من الطحن والشکل الکری والمقدار المخصوص لاخلو عن نوع تامل لان الهیئة من ذلک المجموع هیئة واحدة لاتعدد فیه اصلا فلا یناسب المقام الا ان یقال المراد من الهیئة مجموع الهیئات التی هی مغایرة لکل واحدة منها فیکون المضاف محذوفا تقدیر الکلام الحاصلة من الهیئة هیئة الحمرة وهیئة الشکل الکری وهیئة المقدار المخصوص فلا یکون هذا القول مخالفا لقوله فیما سبق واما اوصافا مقصودا من مجموعها

الی هیئة لصدق کون تلک الهیئات اوصافا مقصودا من مجموعها الی هیئة **قوله** وابتدا، فی تمثل الحسی بما یکون اوصافا عدة الی آخره هذه الکلمات بیان الواقع عند الظاهر لکن یجوز ان یکون مقصود الشریف به دخلا علی من ظن ان المص لم تعرض علی تمثیل الخفیفة الملتئمة او علی المص به لانه قدم کون وجه الشبه حقیقة ملتئمة علی کونه اوصافا مع ان المناسب فی التمثیل التقدیم والمص رحمه ترکه نظرا الی کثرة وقوعه **قوله** والمنور اسم فاعل فیه دخل علی التفتازانی اذ یفهم من قوله والمنور علی لفظ اسم الفاعل خلاف المراد کما لایخفی **قوله** کاینة علی کیفیة مخصوصة فیما منها فیه دخل علی المحاذاة فی بعد لان علی کیفیة متعلق عند بتقارن **قوله** لان کواکب الثریا کبار المقادیر الظاهر ان یقال لان الکواکب کبار المقادیر فی انفسها لئلا یتوهم اختصاص کبر المقادیر بالثریا دون غیرها **قوله** والتاء للتاء للوحدة

لانها يطلق على الواحد والتثنية والجمع كما فى ذات واصلها
شاتة وذاهة وآعلم ان تاء شاة وذات ليسا للوحدة
بل بدل عن الحرف الاصلى لان اصل شاة شوهٌ قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وابدلت الهاء تاءً فصار شاة
وآصل ذاتٍ ذوى قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
ايضاً ثم ابدلت الياء تاءً فصار ذات وجوز ان يكون ها شوه وباء
ذوى محذوفان اولاً على غير قياس ثم قلبت الواو الفا فصار شاة
وذا ثم اورد التاء للدلالة على الهاء والياء المحذوفتين قوله
واراد بالاشل المرتعش قال فى الحاشية لم يرد بالاشل المفلوج
بل المرتعش فيه دخل على المؤذنى والكاشى والتفتازانى رحمهم الله
اذ المراد بالاشل عندهم المفلوج كما فهم من النفسير تدبر قوله
وانما قال مع الاشراق دون والاشراق تفريعاً باعتبار الهيئة الاجتماعية
من متعلق بتوديها وقوله من الاسندان مع الاشراق والحركة

الاربعة المتصلة وشبه نموج الاشراق بمنزلة قوله فيما سبق
من الطرز والشكل الكرى والمقدار المخصوص بل قوله التى يؤدبها
بمنزلة قوله الحاصلة قوله والتلاحم شدة الاشتباك
المناسب لاسلوب الشريف يعنى تاخير التلاحم من تفسير تفسيره
قوله ثم يعدوله لم ذكر فى المتن قوله وفاعل هذا ضمير راجع الى
الراى المعلوم بدلالة المقام فيه رد لمن قال وليس فاعله ضميرا
اذ لا مرجع اليه بل هو محذوف فيكون تقديره يبدو له بداء اى
رأى ولما لم يكن حذف الفاعل واقعاً فى كلامهم رد الشريف
هذا القول وقال فاعل بدا ضمير راجع الى الراى تامل
قوله وكوجه الشبه لما فرغ من بيان تمثيل الحسى بالا
وصاف شرع فى تمثيله بما يكون حقيقة ملتئمة ولذلك غير الاسلوب
وقال وكوجه الشبه ولم يقل وكمثار النفع ولما فرغ ايضاً من تشبيه
المفرد شرع فى تشبيه المركب بالمركب ولذلك غير الاسلوب

بالجوده

ومثل بالقول الدى ادا ق التشبيه فيه داخله على المشبه قوله
بما يكون حقيقة ملتبسة فيه رد على الكاشى لانه قال اورد مثالا لوجه الشبه
المركب من الاوصاف قوله وجوز ان يكون عطفا عليه جوز
العلامة ونظام الدين والكاشى رحمهم الله ان يكون واسيافها
عطفا على منار النقع مع ان الواو لمعنى مع على نحو كل رجل وضيعته
قال الشيخ ونصب الاسياف من تقدير الايصال ولا يوجب
ان يكون فى تقدير الاستيناف لان الواو فيها بمعنى مع كقوله
فانى وغبارها لغريب وقولهم كل رجل وضيعته قوله ونهاوى
كواكبه اى تساقطت للانبال هذا النفير دال على ان النهاوى
فعل ماض فالتشبيه بالليل التى سقطت كواكبه فى الزمان الماضى
فلا يصح التشبيه لانا نقول كونه ماضيا بالنسبة الى زمان ايقاع
التشبيه لا الى زمان صلاحية كون الليل مشبها به طلبا لمزيد
الكلام حتى يتضح ما هو المرام قوله دون شئ آخر

مناسب متعلق بقوله منثور على بساط اى منثور على بساط
ازرق لا على شئ آخر مناسب للدرر فى الحسن والقيمة وانما قال
ذلك لان الاستطراف انما نشاء من نثرها على بساط لا لانكسابها
كما لا يخفى رد على التفتازانى رحمه الله كما صرح فى الحاشية بقوله
فاندفع ما قيل آه قائله العلامة التفتازانى قال قوله دون شئ آخر
كلام قليل الجدوى جدا سواء جعل صفة درر او تعلق بالمراد على معنى
ان المراد هو هذا دون شئ اخر سواء جعل مناسب للدرر
صفة بساط او صفة شئ آخر يعنى قوله دون شئ آخر يحتمل
ان يكون صفة درر اى درر منثور دون شئ آخر مناسب للدرر فى الحسن
والقيمة كالاحجار الثمينة من اللعل وغيره فيكون قوله مناسب للدرر
صفة شئ آخر ويحتمل ان يتعلق بالمراد اى انما المراد التشبيه
المذكور دون شئ آخر فيكون قوله مناسب للدرر صفة بساط
اى بساط مثل الدرر فى الحسن والقيمة وعلى كلا التقديرين كلام

فلسل الجدوى لا يخفى على من له ادنى مسكة اما على الاول لكون
دون شئ آخر صفة للدرر غير معقول لفظاً ومعنى كما هو الظاهر
وعلى الثانى يلزم ان يكون دون شئ آخر فاصلاً بين الموصوف
والصفة مع ان المصنف قال اولا فليس المراد تشبيه النجوم ثم قال
انما المراد فلا معنى للنفى بعد ذلك كما لا يخفى على المتصفح فظهر ان كلام
التفتازانى لا يخلو عن سماجة لتجويزه ما لا يصح وقوعه وكلام الشريف
ايضاً لا يخلو عن نوع تأمل لانا لا نسلم ان الباط الازرق الذى
يكون زرقتها فى غاية الصفاء غير مناسب للدرر فى الحسن والبهاء
اللهم الا ان يدعى مدعٍ لا يناسبها فى اللون لا فى الحسن والفيمة لكن
قوله قبيل هذا مناسب للدرر فى الحسن والقيمة ينادى باعلا صوت
بان المناسبة المسلوبة المناسبة فى الحسن والقيمة كما لا يخفى على المتأمل
وقوله ان الاستطراف انما نشأ من نثرها على باط لا يناسبها
ممنوع ايضاً فالوجه عندى ان يتعلق قوله دون بقوله على باط

لا يناسبها

ازرق ای لا علی باط آخر مناسب للدرر فی الحسن والقیمة مثل
ان یکون الباط احمر وغیر ذلک وانما قاله لیتحقق وجه التشبیه
المذکور فافهم وقوله مناسب للدرر صفة شئ ظاهراً فبقی باط
ازرق مطلقاً غیر موصوف وهو لا یناسب وصف التمام
فی جانب المشبه بقوله الملفقة الخ لکن المناسب ان یکون قوله
مناسب صفة بساط لانه له مدخل فی وجه الشبه فیکون للمشبه به
مقیداً کالمشبه وتوسیط قوله دون شئ آخر بین الموصوف
والصفة لا یضر لتعلقه بالموصوف فلا یکون اجنبیاً تأمل
قوله وقعت حالاً لانک ان الحال قید لذی الحال تابع
وتتمة له فیکون فیه امر واحد هو الاصل فیما قصد من المشبه
والمشبه به وکان ما عداه تبعاً له فی الاعتبار فیکون التشبیه مفرداً
مقیداً لکن المراد خلافه قوله والعامل فیها معنی کان فیه
دخل علی التفتازانی لانه قال والجملة حال مما یدل علیه کانما

اذ لا شبهة ان لفظة ما زايدة لا طايل تحتها قوله وفي شارح
الرفعة حال من المستتر قال التفتازاني وفي شارح متعلق بالظرف
قوله والمراد رفعته في المنظر بان يكون مثلا آه انما وصف المشتري
بالوقوع في شارح الرفعة بالقياس الى المريخ لان المشتري
في الفلك السادس والمريخ في الخامس قوله
ومعنى من دونه من قدام فيه دخل على التفتازاني لانه قال
ومعنى من دونه قدامه بترك لفظة من قوله والظاهر
ان الجلي موضع للمراد لا قيد له فيه دخل على التفتازاني ايضا لان الجلي قيد
عنده والشريف ليه نظرا الى ان الجلي لا مدخل له في تحقق ذات
المشبه بل ايراده لسهولة الفهم والتفهيم بخلاف ما ذكر
مع الحمار لان ايراده لتحقق ذات المشبه تفكر ولا تعقل
قوله اذ لا حاكم اشعار بان الفاء في قول الملخص فليس
للتعليل لا للتفريع كما لا يخفى قوله والاى ان صح التشبيه

في جميع الاجزاء وتحصل الهيئة المنتزعة من اعتبار الاجتماع
قال البعض والاى وان لم يصح التشبيه ولم تحصل من اعتبار
الاجتماع هيئة منتزعة صح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب
وفساد ذلك القول الظاهر من ان طي والمثالان المذكوران
بعد الاستثناء شاهدان على خلافه بل المناسب على
ذلك التوجيه ان يقال لم يصح الحمل على كل منها قوله
او يقال انها اى العقاب ضمير المؤنث راجع الى العقاب
لانها مؤنث وهذا يجمع في القلة على اعقب لان افعلا بناء
يختص به جمع الاناث نحو عقاب واعقب وذراع واذرع
قوله والثالث من قول من قال في جماعة اى في حق
جماعة آية جماعة كانت هذا رد على التفتازاني بقوله وذلك
اشار اولا الى ضعف قول عبد القاهر بقوله فقيل هو قول
من وصف الخ وثانيا الى قول الزمخشري بقوله وقيل قول

الانمارية فاطمة اه قوله والمطمع من اطمعه ادفعه في القطع والمخبر
ما يعلم من الباطن بالخبرة في تقديم بيان المطمع على بيان المخبر
دخل على التفتازاني لعله لانه اخصر مع ان للمص عليه قدمه لكن التفتازا
نظر الى مناسبة الالفاظ بين مع المنظر والمخبر ولذلك قارن
تفسيرها قوله واضافة اثمار خبر من اضافة المصدر
الى المفعول من قولهم اثمرت الشجرة كذا فسر في الحاشية بقوله
اي لا من اثمرت الشجرة اذا صارت ذات ثمر اشاره الى ان
الاثمار يستعمل متعديا ولازما فيكون ردا على الموذي اذ الاثمار لازم
عند مخب قوله او الجماعة بالرفع عطفا على الحنأ
قوله مبتداء بالرفع خبره عطفا منصوب على الحالية حكم الشريف
الرفع فقط مع ان النصب جائز ايضا لان اذا شبهت على صيغة
المجهول والتاء للتانيث لا للخطاب لان اصل التشبيه واقع
في كلام رب العزة فلا يخفى عدم مناسبة الخطاب على من له تامل

على وجه الصواب فتعين الرفع في الممتنعة لانه صفة الجماعة
فظهر فساد قول من قال الممتنعة بالنصب لانه صفة الجماعة قوله
وترك ههنا عيان وكما اذا شبهت اختار العطف ما والى هذا
دخل على التفتازاني لانه قال وانما عطف المثال الثالث ما وتبينها
على التخيير بعد تمام التمثيل بالمثالين بمنزلة شاهدين تامل
يجوز ان يكون وجه ترك ذلك العيان لزوم كثرة التكرار في الذكر
وقصد التفنن قوله لانا نقول الى الظاهر ان جواب الكافي
ليس شيء حيث قال والمراد به ما يلزم حسن المنظر من توقع
المنافع لظهور فساده لم يتعرض الشريف له بل ذكر ما هو الحق
في الجواب والله اعلم بالصواب قوله ان تكون تلك
الامور يعني الامور التي فهمت من قوله ان لا تكون وجه التشبيه
امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد المص بهو لو ترك لفظة امرا
كان مطابقا على تفسير الفسم الخ ولما كان الوجه غير واحد

ولا منزلاً منزلة الواحد تبين كونه امورًا ولذلك حكم على كونه امورًا
معنى ان تكون تلك الامور كون الامور فيكون بدلا من اقام ثلثة
بدل الكل من الكل يجوز ان يكون معنى ان يكون بان يكون فلا حاجة
الى البدلية كلاً وبعضاً قوله اى فيما بين ارباب البلاغة
المكتسبة التابعين فى موارد الكلام ومصادره لارباب البلاغة
التسليفية ان يتكلفوا الخ قال فى الحاشية فما يكون واردا فى كلامهم
آه واعلم ان ضمير نركهم وتسامحهم وجاريناهم فى قول المص لعله
واقول شبه ان يكون نركهم التحقيق فى وجه الشبه على ما سبق التنبيه
عليه من تسامحهم وقد جاريناهم نحن فى ذلك كما نرى راجع الى اصحاب
علم البيان لا الى البلغاء اذ النزاع فى جعله وجه الشبه فى نزك
التحقيق ليس الا منهم فالمناسب ان يعود ضمير ان يتكلفوا ويذكرون
الى اصحاب علم البيان لا الى البلغاء ايضاً وان ضمير قولهم ووجدوها
وصادفوا الاصحاب على البيان سواء كانوا تابعين او متبوعين للبلغاء

لعدم اختصاص ذلك الاقوال لواحد منهما فلا يناسب ان يراد
باصحاب علم البيان ارباب البلاغة مع ان ذلك الارادة
خلاف الظاهر ولا شك ان الاضمار بدون الذكر غير معقول
فان قلت نفى الالتزام فيما بين طايفة عما يفعله طايفة اخرى
مما لا معنى له قلت مقصود الشارح ان البلغاء لم يكلفوا
التصريح حتى يلزم على اصحاب علم البيان التصريح ايضاً
فلو صرح فى البلغاء وجه الشبه لكان عدم تصريح اصحاب
البيان غير معقول كما لا يخفى تأمل قوله بريد اذا وجدوها
فصيحة الا انه عبر عن فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة لكون
السلامة لازمة للفصاحة ونفسير المص الفصاحة اللفظية والمعنوية
بها فى قوله تعالى قبل يا ارض ابلعى ماءك الآية من قبيل التفسير
باللازم قوله ولا مما يشينهما نفى للتعقيد اللفظى والمعنوى
والاحتراز عن التعقيد المعنوى لا يدخل فى تفسير الفصاحة حتى يكون

ذلك القول نفيا للتعقيد المعنوي مع ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي
مرجع البلاغة لان ذلك الاحتراز هو الاقتدار عن الخطاء في تطبيق
الكلام على تمام المراد لا شئ آخر والفصاحة اللفظية والمعنوية لا يكون
مرجعها كما يفهم من قول المص بوجه حيث قال والنظر في هذه الآية
من اربع جهات من جهة علم البيان ومن جهة المعاني وهما مرجعا
البلاغة ومن جهة الفصاحة اللفظية ومن جهة الفصاحة المعنوية
قوله معلومية الاجزاء اي المقدمات الى قوله قطعية الاستلزام
بان يكون مشتملة على شرايط الانتاج قوله قطعية الاستلزام مغن عن
قوله بتعيينه التاليف لان قطعية الاستلزام لا يوجد في الاستقراء
والتمثيل اللهم الا ان يدعى وجود قطعية الاستلزام بان يكون مشتملة
على شرايط الانتاج يوجد في الاستقراء والتمثيل بجوز ان يكون المراد
بتعيينه التاليف كونه تعيينا لا قياسا ويكون القيد الاول للاحتراز
عن عدم معلومية الاجزاء والثاني عن عدم وقوع التاليف والثالث

حنفه ح

عن الاستقراء والتمثيل لعدم الانتاج في الكل فكون الاول اشارة
الى المادة والثاني الى الصورة والثالث الى النتيجة قوله
في المال اي في الخفة التي يؤل اليه الظاهر رد على المؤذني لانه
قال لو قال عند التحقق مقام في المآل لكان اظهر قوله
وذلك اي ذلك الغير رد على الكاشي لان ذلك عنده اشارة الى وجه
البناء قوله وقوله فان النفس بيان طصول لازم الحلاوة الى آخره
لا بيان لازم الحلاوة نفسه لانه سبق بيان لازم الحلاوة فلا معنى لحمل
كلام المص عليه قوله وفي معها للتشبيه والظاهر دخل على التغاير اي
لانه قدم الظاهر على التشبيه مع تاخرها في المتن قوله فان
ازالة الحجاب امر اعتباري اي قدم الشريف على ازالة الحجاب
على غيرها مع تاخرها في المتن عن سايرها قوله من الاعتبارات
التي لا تحقق في نفسها قال في الحاشية وان كان ميل النفس مثلا
امرا متحققا في نفسه هذا جواب عما قاله المؤذني من ان لمانع ان يمنع

كون الجميع فيما ذكر من الامثلة امورا اعتبارية **قوله** واقول نشبه
ان يكون تركهم اى ترك اصحاب علم البيان الخ قال فى الحاشية
لايخفى على ذى مسكة ان الضمير فى تركهم لاصحاب علم البيان لان تعميم
وجه الشبه الى الحسى والعقلى انما يوجد فى علمهم هذا لا لارباب
التعليقية فكذا الضمير فى ان يتكلفوا وبهذا يظهر زيادة ركاكة فى
القول الذى نسب الى اقتضاء النظر الصائب واعلم ان مقتضى النظر
ان يرجع ضمير تركهم وتسامحهم الى اصحاب علم البيان كما رجع ضمير
ان يتكلفوا اليهم بحسب الظاهر واما مقتضى النظر الصائب والفكر
الثاقب ان يرجع ضمير تركهم الى اصحاب علم البيان وضمير تسامحهم
الى البلغاء اذ التقسيم فعل اصحاب علم البيان والتنبيهات
فعل البلغاء ولذلك قبل ترك التحقيق ناشئ من هذا التسامح
يعنى تسامح علم البيان ناشئ من تسامح البلغاء وبهذا يظهر السلامة
فى القول الذى نسب الى اقتضاء النظر الصائب **قوله** من تسامحه

هذا اى من قبيل تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه الى قبيح كلام
لان المناسب حينئذ ان يكون الامر على عكس ماذكر ويقال نشبه
ان يكون تسامحهم هذا من تركهم التحقيق فى وجه الشبه على ماسبق
التنبيه عليه لما ان الكلام فى هذا التسامح فجعله محكوما عليه اولى لفظا
لحضوره فى ذهن السامع وايضا لفظة نشبه بانى عما ذكر لانه مجزوم
واحتمال المعنى عدم تنبيه المهرة باحكام البديهى الذى ينبغى بادنى تنبيه
غير معقول لانه يعظمهم غاية التعظيم فلا مساغ لبناء الكلام عليه فتقول
قوله نشبه ان يكون الخ يعنى نشبه ان يكون ترك اصحاب علم البيان
التحقيق فى وجه الشبه بان لم يحرروا فيه العقلى كما هو مقتضى التحقيق حاصلا
وناشئا من تسامحهم هذا وهو ذكر ما هو مستتبع لوجه الشبه ولولا
تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق فى وجه الشبه ولعدم القطع بكون التسامح
السابق ناشئا من هذا التسامح فان شبه فان قلت انهم صرحوا
بان وجه الشبه فى تشبيه الحذ بالورد هو الحمرة وفى تشبيه السماء بالغبراء

سواء السواد وكذا فى سائر المحسوسات على سبيل الخفية دون
الاستتباع فكيف كان الحامل الذى اعتقدوا انه على اتباع
والنجوز دون ذلك الذى اعتقدوه تحقيقا فلنا انهم لما جعلوا الامور
المحسوسة وجه الشبه مع انها مفقودة فى احد الطرفين ونحوا
فيها صار ذلك حاملا لهم على اتباع الحمل منه وهو جعلهم الامور المحسوسة
الموجودة فى الطرفين وجه الشبه يعنى ان المتتبع لوجه الشبه فى هذا
النوع كالحلاوة مثلا موجود فى طرف المشبه به وهو العسل مثلا
لا فى طرف المشبه وهو الكلام وفى المذكور سابقا موجود فى الطرفين
وهما الخد والورد لتحقق الحمرة فيهما واستتباع كل من الحمرتين حمرة كاملة
ظاهر فهم اذا ذكروا فى مقام وجه الشبه ما يستتبعه مع انه غير موجود
فى الطرفين كما مر من ذكرهم فى هذا المقام ما يستتبعه وهو موجود فى
الطرفين اولى فالاول ناشئ من الك قوله والمعدود الى عقلى وحسى
تقديم الحسى على العقلى اولا من عكسه لانه يكون كلام الشارح

مطابقا لكلام الملخص مع ان الحسى مطلقا غير محتاج الى العقلى وبعض العقلى
محتاج اليه قوله هذا وان كان معلوما مما سبق الى هذه الفائدة
فائدة الذكر مطلقا لا فائدة ذكره ههنا وما ههنا الآن لا الاول
قوله اى صادف التشبيه حقه مخالف لكلام التفتازانى لانه قال فاذا
صادف وجه التشبيه فيه وقول الشريف هو اولى للاتحاد بين صادف
وحق قوله ونصحح قول المتعنتين ان يقال الى لا شك ان ما ذكر
فى التكثير تقييد لا تكثير وايضا لا يتصور هذا فى جميع الصور بل فى بعضه
مع ان الكلام فى مطلق الكلام والوجه ان يقال كما ان القدر المصلح
من الملح كاف فى الطعام والكثير بقدر كذلك القدر المصحح من الاوجه
كاف فى الوجه والبارع من العلل والدلايل ونحوها مفيد ومصحح
قوله واما تكثير قواعد النحو فى نفسها فلا جدوى نفعا ههنا الى رد
على التفتازانى حيث لانه قال او بان المراد بالتكثير ان يزاد فى قواعد
النحو ما ليس منها وبالتقليل ان ينقص منها ما هو منها ولا خفاء

فی فادہما فیہ تامل لان الکلام فی کون التقلیل مصلیًا والکثیر مفسدًا
لا فی افادہما وایضًا قول التفتازانی بعد قد یصح بانہ اذا کان فی
الکلام وجوہ کثیرۃ من الاعراب بعضہا یؤدی المعنی المراد وبعضہا الی
غیر المراد فالحمل علی الکل تکثیر للنحو وافساد للکلام الی آخرہ
لا یخلو عن تامل لان استعمال الوجوہ المتخالفۃ مثل رفع الاسم
الواحد ونصبہ معًا قولہ لیس مما بہ ہہنا الآن بل المہم لنا الخ
قال التفتازانی قولہ ولکنہ یصح قولہم لیس مما بہ ہہنا الآن لانا بصدد
النظر فی کلیات مباحث التشبیہ لا فی جزئیات التشبیہات
وتصحیح وجوہ محادث الاقاویل فی وجوہہا ورجحان کلام الشریف
بعدہ لا یخفی علی المتامل قولہ واعلم ان الظرفین اعنی قولہ فی الکلام
وفی الطعام حالان عاملہما معنی المشابہۃ الخ قال التفتازانی وینبغی
ان یعلم ان الظرف متعلق بمضاف محذوف ای استعمال النحو
فی الکلام کاستعمال الملح فی الطعام لا یخفی علیک ان المعنی لیس

ممتنعۃ ہ

علی الحالیۃ وان القول بالحذف من غیر ضرورۃ لا یجوز والحق ان فی
الکلام متعلق بالنحو بملاحظۃ معنی الوجود فیہ فیکون المعنی وجود النحو
فی الکلام مثل وجود الملح فی الطعام واللہ اعلم بحقیقۃ المرام قولہ
قدمہ علی النظر فی احوال التشبیہ لان الغرض اہم اذ الغرض من التشبیہ
علۃ غائیۃ للتشبیہ اولان مباحث الاحوال قد یتوقف علی معرفۃ
الغرض کما فی قول المصنف حیث قال وان یکون کاملًا فی تحصیل
ما علق بہ من الغرض مثل ان یکون المشبہ بہ اعرف الی قولہ
اذا کان الغرض من التشبیہ بیان حال المشبہ او بیان مقدارہ
الی غیر ذلک قولہ ولما کان التشبیہ بمنزلۃ القیاس الخ
لما کان معرفۃ حال المشبہ باعثا علی التشبیہ کان عود الغرض
الی المشبہ اغلب لکن قد یعود الغرض الی المشبہ بہ لاجل ابلغ
وہو قلیل فلذلک اشار بلفظۃ ثم الی ندرتہ واعلم
ان لفظۃ ثم ہہنا لیست للاشارۃ اذ الاشارۃ حاصلۃ بلفظ

الاغلب بل للتفصيل والتفريع والمناسب على توجيه الشارح
عدم ايراد لفظ الاغلب قوله وليس المصنف في يكون في قوله
فاما ان يكون لبيان حاله راجعا الى الغرض الى قوله بل الى المشبه
والحق ان المصنف عايد الى عود العرض كما في جوز التفتازاني اي
عود الغرض الى المشبه لاجل بيان حال المشبه فان بيان حاله
بالنسبة يكون علة لعود الغرض من المشبه الى المشبه وقس عليه
غيره لان المقام يقتضي تفصيل الغرض العايد الى المشبه اوالى
المشبه به اذ الكلام مبني عليه حيث قال العرض من التشبيه في الا
غلب يكون عايدا الى المشبه ثم قد يعود الى المشبه به فاذا كان
عايدا الى المشبه الخ فلزم على المصنف ره بيان اسباب العود
فيكون المذكور بعد اللام سببا له بلا شبهة ويجوز ان يكون اللام
زايدة فيكون المعنى واما ان يكون الغرض بيان حال المشبه او
بيان مقدار حاله او بيان امكان وجود حاله قوله ولا يذهب عليك انه

ثم قال في الحاشية توهم بعضهم الخ هذا الكلام دخل على التفتازاني
قوله ليتبين ماهيته وقوله في الى شبه ولا شك ان كونه
احد الالوان المخصوصة حال من احواله ومع بيان هذا الحال
يتبين ماهيته ايضا فلا اشكال جواب عن اشكال التفتازاني
حيث قال فان قيل مالون عامتك سوال عن حقيقته فكيف يقع
كلون هذا جوابا عنه ويمكن ان يجاب عنه بان يقال كلمة ما
كما يكون للسوال عن الجنس والحقيقة يكون للسوال عن الوصف
قال في باب الاستفهام او عن الوصف يقول ما زيد وما عمرو
وجوابه الكريم او الفاضل او ما شاكل ذلك فيكون معنى
مالون عامتك ابياض ام سواد فيكون قوله كلون هذا
جواب مطابق بلا شبهة قوله يعني ان حاله معلومة فاريد
بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة قال النسابي
ره والمقصود انه في سواده كالغراب والشريف ره تبعه

حاصل الشارح ره من كونه قليلا
او كثيرا قويا او ضعيفا بتقدم
الشدة والكثرة حال
الشدة والضعف

واعلم ان المراد بالحال الوصف واللون يتصف بالبياض
مثلاً وبالسواد اخرى فيصح تشبيه اللون باللون لبيان الحال وهو كونه
بياضاً ولا يخفى انه اذا قيل هو في سواد كحلك الغراب وبراد
تشبيه السواد بالسواد كان لبيان مقدار حال السواد فان للسواد
حالاً ووصفاً يتميز به عن سائر الالوان وهو خصوصية السواد
ولوصفه مقدار يتميز به عن سائر جزئياته فيكون قوله كحلك الغراب
بيان لمقدار الوصف فان حاله معلومة والمقصود بيان مقداره
في الشدة والضعف تأمل قوله وفي قوله كحلك الغراب اي
سواد ما مثله او المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو في
سواد حيث جعل المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه الخ
يجوز ان يكون ضمير هو عبارة عن اللون اي لون هذا الشيء في سواد
والا على خلاف مراده فيصح الكلام بلا ارتكاب مثله قوله
اي لبيان امكان وجود المشبه عود الضمير الى حال المشبه بعيد غاية

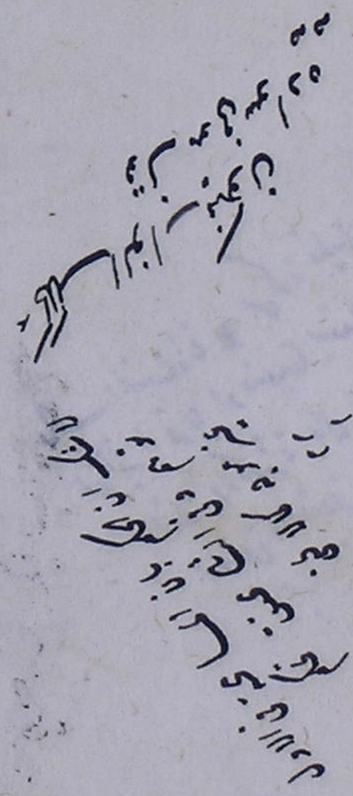

غاية البعد فكذلك لم يلتفت اليه الشريف وان اورده السعد الخ
قوله والضمير في وانه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام الخ يجوز
ان يكون ذلك الضمير راجعاً الى الواحد وكما نرى اشارة الى تفصيله
على الجنس الى حد يوهم اخراجه عن البشرية الى نوع الشرف
فيصح المعنى كما لا يخفى قوله امر يشبه المنع مشابهة ظاهرة
رد على التفتازاني لو تأمل قوله وزيادة تقرير له اي لشانه
عند السامع فيه دخل على التفتازاني لان ضمير له عائد الى
للمشبه لا الى شان المشبه قال المؤذني قوله وزيادة تقرير
باعتبار تكرار التقرير لا شك ان المراد بعود العرض الى المشبه عوده
في المشبه وزيادة التقرير لا بد ان يكون في التشبيه وتكرار التقرير
في غير التشبيه لا يفيد فائدة فيكون قوله باعتبار تكرار التقرير محل تأمل
قوله والمراد ان سعيك كرمي لا شك ان المناسب
ان يقال ان سعيك هذا كرمي بذكر لفظة هذا كما جعله التفتازاني

كذلك قوله ابتناء تنزيهه اى تنزيهين الوجه وهو تعليل لافراغا اوشبهت
واعلم ان قوله يستطرف ليس تعليل لقوله شبهت بل لقوله
نقلا بدليل قوله وللاستطراف وجه آخر فالمناسب على
ذلك ان يكون قوله ابتناء تعليلا لافراغا دون شبهت تأمل
قوله فكانه جعل اشوه افعل تفضيل من العيوب على التنزل
لاشبهة فى جواز بناء افعل التفضيل من قبح يقبح كما يقال
زيد اقبح من عمرو وشوه بمعنى قبح فيجوز فيه هذا البناء ايضا
وليس هو من العيوب التى منع بناء الصفة منها اللهم الآن
يقال هذا المعنى مختص بلفظ قبح فقط قوله يعنى غير النقل من صحة
الوقوع المفاد الجواب عن قول من قال وفى عبارته تأمل
لانه بصدد بيان الوجه الآخر وقد قسمه الى الوجهين احدهما هو
الوجه الاول بعينه والعبارة الصحيحة ان يقال وهو ان يكون المشبه
نادر الحضور مع حضور المشبه فى اوان الحدث فيه قوله فان اهل

اى المشبه به فى الذهن استطراف مورد من قال ان ضمير حضر
واستطرف للتشبيه لانا بصدد استطراف المشبه قوله
وضمير فيه للذهن اى مع حضور المشبه فى الذهن فى اوان الحدث
ثم قال ذلك الفاضل فى الحاشية هذا ظرف مكان للحضور و
قوله فى اوان ظرف زمان له يجوز ان يكون قوله فيه
متعلقا بالحدث وضمير عايد الى المشبه اى فى اوان الحدث
فى المشبه يدل عليه قوله مثل حضور النار والكبريت مع حدث
التفجج اذ التفجج مشبه تدبر قوله مثل حضور مصدر لمقدر نحو
المعنى الجواب على التنازل فى رده لانه قال مثل حضور مصدر لنادر الحضور
فى الذهن من حيث تعلقه بقوله مع حضور المشبه وكلام الشريف
لايخلو عن نوع تأمل لان قول المص رده فى نفس الامر وقوله مع
حضور المشبه فى الذهن وهو عامل فيهما وكلمة اما تخللت بين ذ
ذينك القيدين فيكون تقدير الكلام وهو ان يكون المشبه نادر الحضور

فى الذهن اما فى نفس الامر او اما لكونه نادر الحضور

في آلذمن مع حضور المشبه لا يخفى مافيه من آلركاكة **قوله**
والمراد البنفسج بشباهج المعروف لكونه على كونه ردملن فلن
ان الياء في الازورديه ليس للنسبة بل توهم انه ليس من
نفس الكلمة لاشك ان الياء ياء النسبة لامن نفس الكلمة اذ اسم
الحجر اللازورد بلايا **قوله** تزهوا ى تتكبر اى رب ازهار
منسوب الى الحجر المعروف باللازورد تتكبر بزرقتها بين آلرياض
على شقايق النعمان من قبيل العسل احلى من الخل **قوله**
فاذا احضر اى اتصال النار الخ قال في الحاشية ولا يخفى عليك
انه لو قال فاذا احضرت اى صورة ذلك الاتصال لكان
اظهر نجوز ان يكون ضمير احضر ههنا عايدا الى المشبه به لا الى
صورة اتصال النار كما رجح في قوله آتابى فاذا احضر
استطراف؟ استطرف الفوادر او يعود الى ما يفهم من قوله واما الباقي
حضورها فيكون المعنى فاذا احضر ما يندر حضورها مع المشبه

٢٦

وموصوفة اتصال النار باطراف الكبريت **قوله**
واما الغرض العايد الى المشبه به والمناسب على ماسبق
ان يقال واما اذا كان الغرض عايدا الى المشبه به
لكن ترك ذلك الاسلوب للتفنن **قوله**
وفي فوايد تين بمندوح دلالة الخ يعني في ذلك القول دلالة
على وجود الخليفة اذ يظهر الطلاقة عند السوآل واشارة
الى انه يعرف حال المادح حيث احسن الاصغاء
اليه قال الكاشي معنى البيت الاول وبدا الصباح متلألا
نوره في كل مكان ومتزايدا شعاعه في كل اوان الخ في لفظة
متزايدا مخالفة لمراد المص اذ غرضه كون وجه الخليفة اتم
في الوضوح من الصباح والمفهم من هذا ان وجه الخليفة
اتم في الوضوح من بياض الصباح الذي يظهر اولا لان
المراد بالعزة اول ما يبدو من الشي **قوله** والضمير للبيلة

او للنجوم فى تقديم الليلة على النجوم مخالفة على التفاؤل كما
لكن تقديم النجوم اولى لظهور ارجاع الضمير اليه قوله والظاهر
ان يقال سنن لاحد من ابتداع لان النور يلمع من بين
الظلم لا العكس قوله والبت من تشبيه المركب بالمركب
كما يدل عليه ذكر لفظة بين فى الطرفين ذهب صاحب
الايضاح ايضا الى تركيب هذا التشبيه واظن ان هذا
التشبيه من تشبيه المفرد المقيد وقوله بين الدجى بمنزلة على الماء
فى قولهم كالرقم على الماء فان اضاءة النجوم يتوقف على الدجى كما
ان اضاءة السنن يتوقف على البدع فذكرها على سبيل التبعية
لا لكونها مقصودة ودلالة ذكر لفظة بين فى الطرفين على التركيب
ممنوع بل هى جزء القيد فلا يكون ذكرها لانتزاع الهيئة قوله
واراد بالهدى اصول الدين الخ والمراد من الهدى ضد
الضلالة بقرينة قوله شهوا الضلالة ومن الشريعة ما اتى به النبى عليه

من عندربه والسنن جمع السنة وهى الطريقة المسلوكة فى الدين
قوله وان حمل الهدى على معنى الاهتداء كان مشبها بالمشى
فى النور والاستضاءة به لا بالنور نفسه هذا اذا لم يكن الاهتداء
نفسه نورا مع انه لا شبهة فى ان الاهتداء نفسه نور
كما ان الضلالة نفسها ظلمة وقول المصنف بعد تفضيل السنن
فى الوضوح على البدع وتنزيل البدع فى الاظلام فوق الدياجر
دال على ان المراد من الهدى الاهتداء كما لا يخفى قوله
والمعبد من التعبيد وهو التذليل فيعثر من العثور بمعنى السقوط
على الوجه وهو منصوب قال فى الافعال عثر يعثر ويعثر عثورا
وعثرة وعثارا فعلى ذلك القول يصح ان يقال يعثر من العثور
فلا يكون قوله من العثور بناء على قول المصنف بعد كما قال فى
الحاشية بل على قول صاحب اللغة ويجوز ان يراد بالعثور
الاطلاع يعنى لا زال بين اطلاع على عدو قتال وبين تردد وسقوط

اعتراض واقع فى بعض النسخ بالرفع

وسقوط فی البئیر یدل علیه استعمال بعنز مع علی **قوله** والضلالة
یقابل الهدی فیحمل علی العقاید الباطلة او علی المعنی المصدری
والبدعة یقابل السنة وقد طوی ذکر مایقابل الشریعة
اعنی الطریقة الباطلة والظاهر ان معنی الهدی الاهتداء
ووجدان طریق یوصل الی المطلوب ومعنی الضلالة
فقدان هذا الطریق واکتفی بذکر الضلالة عن ذکر مایقابل
الشریعة لان الشریعة هدی فذکر مایقابله کاف وفی تفسیر
مایقابل الشریعة بالطریقة الباطلة تأمل لکون ظاهرة مساویا
لتفسیر الشریعة بالفروع اذ الفروع خاص والطریق البلل
مقابل علی الطریق الحق المتناول علی الاصول والفروع **قوله**
ولم یرد بقوله تفضیل السنن الخ لما ذهب الی ان هذا
التشبیه من تشبیه المرکب ودل ظاهر قول المصنف بعد
تفضیل السنن الخ علی انه من تشبیه المفرق کما ذهب الیه الکاشی

قال لم یرد الخ **قوله** واراد بقوله اعرف واشهر
بالسواد بقوله ولک ان تجعل والمتفهم من کلام الشارح
ان مراده المعنی الاول لا المعنی الخ لکن قوله فیما بعد
وانما جعلنا الغرض العاید الی المشبه به هو ما ذکرنا لان المشبه
حقه ان یکون اعرف بوجه التشبیه واخص منه واقوی حالا منها
الخ یدل دلالة ظاهرة علی ان مراده المعنی الخ لا الاول
قوله ثم عطف علی یوم النوی فواد من لم یعشق اظهارا للظرافة
الخ قال فی الحاشیة فان قلبه لو کان لبنا لدخل العشق فیه
وعرفه فابان هذا القول دفع لوهم من یتوهم ان دعوی الغباوة
علی من لا یعرف العشق لا یکون عین دعوی الغباوة علی من لم یعشق
کما هو الظاهر بل لا یستلزمه فکیف یصح الکلام وینتفی المرام
ولدفع هذا الوهم قال لدخل العشق فیه وعرفه یعنی المراد من
المعرفة بعد دخول العشق فی قلبه **قوله** کانتضاء البدر الخ

قال الكاشي ره الانتضاء في اللغة انسلال السيف والمفهوم
من كلام الصحاح الانتضاء مطلق الانسلال قوله منه
اي صوب الانتضاء بتلك اي بصوب البناء فيه دخل على الكاشي
لانه قال وهذه اشارة الى انتضاء البدر وقوله تلك اشارة
الى البناء من البناء قوله وقد كمل الليل السماك لما كان
لمعان الكواكب في الليالي المظلمة اقوى اما لاشك انه لا حاجة
الى هذا الكلام لانه غير مقصود في هذا المقام واعلم ان السماكين
كوكبان نيران يقال لاحدهما السماك الاعزل وهو منازل القمر
وللآخر السماك الرامح وهو ليس منها فابصرت اي فصار
الليل ذا بصر بكمل السماك او السماك صار ذا بصر مشرق
بكمل الليل اياه والاول اوجه اذ المقصود جعل الكواكب بمنزلة
العين لانه اذا جعل للكواكب عينا فكما ان الكحل سبب لزيادة
نور البصر كذلك شدة سواد الليل سبب لاشراق ضوء

الكواكب واوجهية الاول صرح في قول الشريف رحمه الله
في الحاشية الظاهر انه جعل الكوكب في الظلام بمنزلة عين
كحلت فاشرقت والتفتازاني ره ذهب الى المعنى الكن بناء على
ما فهم من قول الانوري موهذا كشت روشن چو چشم خرشيد
ديدة اختران بكحل ظلام وقول الشريف دخل على التفتازاني
ره اذ يجوز ان يكون الاضافة في المصراع الاخير اضافة بيانية
قوله لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به مما يري
مستبعدا عقب امثلة الابيات بامثلة من الايات صرح
المص ره عود الغرض الى المشبه به بقوله ثم قد يعود الى المشبه به
فلذلك لم نحكم بالاستبعاد بل قال مما يرى مستبعدا فلا يخلو كون
التعقيب لاجل الاستبعاد عن نوع مسامحة فالمناسب في وجه
التعقيب ان يقال عقب امثلة الابيات بامثلة من الايات اشارة
الى ان التشبيه الذي يعود الغرض فيه الى المشبه به ليس قليلا في نفسه

كما يتوهم من ظاهر كلام المص لانه حيث قال الغرض من التشبيه
في الاغلب يكون عايدًا الى المشبه ثم قد يعود الى المشبه به الا هذا
بل كثيرا وقلته بالنسبة الى التشبيه الذى يعود الغرض فيه الى
المشبه وتغيير الاسلوب للتغاير بين الامثلة السابقة واللاحقة
وتقديم الخبر لكون الكلام فى الامثلة وقدم الامثلة من الايات
لكونها توطئة للامثلة من الايات قوله وبالغ فى كون الايات
من هذا القبيل بان كرر فى الثانية لفظ من الامثلة وجود المبالغة
فى تكرير لفظة من الامثلة ممنوع اذ لا فرق بينه وبين لفظة كقوله وتكريرها
كتكرير ه والحق ان من لاخط الحكم فى قوله من الامثلة حكم المبالغة
فى تكرير ذلك القول بخلاف قوله كقوله قوله وانما زعموا كون الربوا
اخوى واعرف فى الحل بناء على ان الزيادة التى هى المقصودة
من المبادلة متحققة فيه اى فى الربوا لان البدل والمبدل منه
من جنس واحد بخلاف البيع قال العلامة الشيرازي وانما كتبت

بالواو للتفخيم وزيدت الالف بعدها تشبيها بواو الجمع قال
التفتازانى يحرم وان كان يحتمل ان يقال لو كان الربوا حراما لكان
البيع حراما لكونه مثل الربوا لكنه بعيد فى طريق العربية والفقه
جميعًا اما من جهة العربية فلانه لا دلالة للفظ على هذه المقدرات
واما من جهة الفقه فانه يجب فى القياس ان لا يكون نقيض
حكم المقيس عليه ثابتا فى محل القياس بنص او اجماع لما تقرر
انه لا اعتبار للقياس فى مقابلة النص والاجماع قوله
وانما عبر عن الاصنام بمن لانخلق اما لمشاكلة من يخلق او لما
ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته قال صاحب الكشاف
فان قلت من لانخلق اريد به الاصنام فلم جيء بمن الذى هو لاولى
العلم قلت فيه اوجه احدها انهم سموها آلهة وعبدوها فاجروها
مجرى اولى العلم واما لمشاكلة بينه وبين من يخلق والثالث
ان يكون المعنى ان من يخلق ليس بكمن لايخلق من اولى العلم فكيف

بما لا علم عندهم قوله وذلك لان لفظ من يكون حريا باقيا على حقيقته
فيه تأمل لان بقاء اللفظ على حقيقته لا يكون جهة البلاغة اصلا
لما تقرر عندهم من ان المجاز ابلغ من الحقيقة اللهم الا ان يقال الواو في
قوله ويكون انكار تشبيه الاصنام الخ بمعنى مع قوله وفي اختيار
افلا تذكرون على افلا تعقلون اشعار بان كون تشبيه الجماد منكرا اذا
كان تشبيه الحي العالم القادر منكرا امر معلوم الخ واعلم ان الغاية
تابعة لافادة الكلام لان الكلام تابعها والاصل في الكلام التصريح
الا اذا دعت الضرورة الى العدول عنه ولا ضرورة هنا بوجب
العدول فالكلام محمول على الظاهر لا غير فيكون يكون عطفا على يكون
وعلى مكان متعلقا بتنبيه اى يكون قوله تعالى افلا تذكرون تنبيها على وجود
التعرض المذكور والقصد بهذا التنبيه الى التوبيخ اى هذا التشبيه
اذا كان منكرا كان ذلك التشبيه بالطريق الاولى قوله مصبوب
خبر مبتدأ، قوله عز وعلا وانما غير الاسلوب لانه على طريقة زيد اسد

لما كان التشبيه في الآيتين الى بقتين ظاهرا وفي الثالث
غير ظاهر غير الاسلوب وحكم بانها مصبوبة في هذا القالب
وهو تقديم ما يكون حقه التاخير عند قصد اظهار قباحة فعلهم
كما في الايتين الى بقتين لئلا يتوهم خلافه قوله اراد به
جنسه لاكل فرد منه جواب عن اعتراض التفازاني حيث
قال ونانيا الهة وثالثا الخ ورابعا الخ والمراد من حق المشبه به ما يجلب
قوله وفي بعض النسخ واخص به اى بجهة التشبيه على تاويل
الوجه عدم التعرض الى عود الضمير الى قوله اعرف لعدم تبادر
لاجل البعد لكن العمارة تعرض كما تعرض الكاشفي قوله
ولم يذكر ههنا بيان الحال لقربه جواب عن السوال الاول قوله
واعتبر الزيادة في الاستفتاح دون الاستحسان الخ قول المص
فيما سبق صريح في هذا المعنى وهو هذا كما اذا شبهت وجها
اسود بمقلة الظبي افرانما قلب الحسن ابتغاء تزيينه او كما اذا شبهت

والى آخره

وجها مجدورا بلحية جامدة فتنفرتها الذيكة اظهارا له فى صورة
اشوه ارادة ازدياد القبح والتنفير انتهى فلا يلزم الارتكاب
الى التكلف الذى ارتكبه التفتازانى تحه **قوله** ثم ان امتناع تقرير
الشئ بما يابا وبه التقرير الابلغ مخصوص بما اذا اريد الخ واعلم
ان قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول مخصوص بما اذا اريد
بالتشبيه التعريف كما فى الاولين وهذا ذكرهما لفظا لبيان و
قوله وتقرير الشئ بما يابا وبه التقرير الابلغ مخصوص بالاخرين
مما زيادة التقرير والابراز فى معرض التنزيهين او التشويه لان
ذلك الابراز تقرير لحسنه او لقبحه تأمل **قوله** واذا عرفت ذلك
ظهر لك الخ جواب عن الاعتراض الرابع فيه تأمل لان ذلك الظهور
ممنوع بل الظاهر خلاف ذلك لان كلام المص يوهم صريح فى انه
لابد منها فيما اذا قصد به التشبيه **قوله** عطف على معرض التنزيهين
قال التفتازانى عطف على معرض التنزيهين او معرض التشويه لم يلتفت

التشريف الى العطف على معرض التشويه لان العطف على المعطوف
عليه اولى من العطف على المعطوف مع ان فى العطف على معرض التشويه
نوع كراهة معنى **قوله** وقوله او للوجه الاخر معطوف على الامتنا ع
الخ قال المص فيما سبق او كما اذا شبهت الفحم فيه حمرة موردة بحمرة من
المسك موجه الذهب نقلا له عن صحة الوقوع الى امتناعه
عادة ليستطرف و للاستطراف وجه آخر الخ والظاهر من
هذا القول ان النقل علة وندرة الحضور علة اخرى فالمناسب
ان يعطف قوله او للوجه الاخر على قوله نقلا بعنى هذا التشبيه
للنقل او للوجه الآخر لانخ صحة هذا المعنى على من تامل حق التامل
قوله ورد بانه يلزم ح الخ والفرق بين قوله ان يكون الخ وبين
قوله ان لا يقع الخ فى مجرد اللفظ اما فى المعنى لا فرق بينهما اصلا فيكون
ذكر احدهما اولى **قوله** وايضا ليس بحسب اللفظ الخ فيه كلام لان
المراد من المذكور ما ذكره سابقا حيث قال استطراف النوادر

عدم مشاهدتها واستلذاذ ما لحدتها فيصح المغايرة بلا مغايرة قوله
ولئن ذهبت الى ان المراد بمثل ما ذكر موامتناع تعريف المجهول
بالمجهول على ان الظاهر المناسب ان يذكر قوله او معرض الاسطراف
الخ قبل قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول قوله واعلم انه
جمع فيما بعد بين التقرير وبين تنزيل الناقص منزلة الكامل
فيه تامل اذ المص في بيان تفصيل الغرض من التشبيه لانه قال
النوع الثالث في الغرض من التشبيه وقد فصل الغرض
العايد الى المشبه بان يكون لبيان الحال او لبيان مقدار الحال
او لبيان امكان وجوده او لتقوية شانه وزيادة تقرير له
اولا برانه الى السامع في معرض التقرير او التشويه او الاسطراف
ثم جعل مرجع الغرض من التشبيه الى العايد الى المشبه به
هو ابهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه ولما كان لحقه موقوفا
على المذكور كما ذكر يعلم انه لو قال ان المتبادر من التشبيه الحاق

الناقص

الناقص بالكامل لا يكفي في هذا المقام وقول المص هو او مثل
ان يكون المشبه اتم محسوس في امر حسي موجه الشبه اذا
قصد تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل او قصد زيادة التقرير
عند السامع دليل على ما قلنا لان الحاق الناقص بالكامل
انما يكون فيما اذا كان وجه الشبه حسيا لا مطلقا ولا شبهة ان
الكلام هنا غير مقيد بكون وجه الشبه حسيا قوله اشار بلفظة رب
الى قلة هذا الغرض يجوز ان ستعار رب للكثرة ومبنى هذا
الاستعارة تشابه التضاد ويجوز ان يكون الكثرة معناه الحقيقي
كما ذهب البعض قوله فيكون ماذا في احد وجهيه مفعولا به
لكن وهو ان يكون ماذا بمعنى اي شيء كما صرح في الحاشية
واما الوجه الاخر اعني اذا كان بمعنى ما الذي على ان يكون ما
ما الاستفهامية فهي مرفوعة المحل على الابتداء لتعذر عمل الصلة
في ما قبله وعمل ما قبله فيه ايضا لكون الاستفهام طالبا للصدر

فذا مع صلة خبرها ويقدر الضمير المنصوب في الصلة اى اى شئ
الذى يشبهه واما لو كان ما بمعنى الذى يكون ح مفعولا للفعل
المذكور لكن لا يناسب المقام اذ المقام مقام الاستفهام
قوله اى هو كالخبر فى كونه الخ رد على المؤذنى لانه قال اورد
هذه الحكاية لانه مشتمل على حديث التشبيه الخ قوله قوله
ليكون كل واحد قال المص واما اذا تساوى الطرفان المشبه
والمشبه به فى جهة التشبيه فالاحسن ترك التشبيه هذا القيد
متصل بقوله وانما جعلنا الغرض العايد الى المشبه به هو ما ذكرنا
لان المشبه به حقه ان يكون اعرف الخ يعنى ان المذكور انما هو فيما اذا كان
المشبه به ارجح فى وجه الشبه على ما ذكر واما اذا تساوى
الطرفان فالاحسن ترك التشبيه فعلم من هذا الكلام فايدة
قوله وانما جعلنا الخ وعدم كفايته ان يقال ان المتبادر من التشبيه
الحاق الناقص بالكامل تامل قوله نفاديا تعليل بمعنى قوله الخ

لاجاجة فيه الى لفظة معنى اذ يجوز ان يكون تفاديا علة لقوله
فالاحسن قوله اى غير منحقق حسا ولا عقلا ولو قال اى
غير منحقق عقلا كان اولى لان عدم تحقق الحسن لازم لعدم تحقق
العقل قوله والمضرو جع المصيبة قال الكاشى ومعنى البيتين الخ انه
تامل لانه ليس فيه الا بيت واحد فيكون مقتضى المقام فى تصحيح
الكلام ان يقال ومعنى المصراعين او يقال ومعنى البيت اللهم الا ان
يقال هذا من قبيل تسمية الجزء باسم كله قوله كمثل الذى
اى كحال الجمع او الفوج هذا جواب لقول من قال كيف مثلت
الجماعة بالواحد فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذين الخ واجاب التفتازانى
بان المراد بالذى استوقد جنس المستوقدين واجاب الشريف
بحذف الموصوف لشيوعه ويمكن ان يجاب عنه بوجوه
آخر اذ يجوز وضع الذى موضع الذين كقوله وخضتم كالذى خاضوا
وكقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون

ويجوز ان ء وكقول الشاعر وان الذى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز ان يكون اصل الذى الذين
خذف النون للتخفيف قال صاحب الكشاف ولكونه مستطالا
بصلته حقيق بالتخفيف قال فى المفصل لاستطالتهم اياه بصلته
مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا الذى فحذف النون
ثم الذ فحذف الياء ثم الذ فحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزوا
عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وقد فعلوا مثل ذلك
بموئنثه ويجوز ان يقال ان لفظة الذى كما يصلح للمفرد يصلح ايضا
للجمع كسائر الموصولات مثل من وما وغيرها ولما الحق الياء والنون
او الواو والنون كما جوزه البعض اختص بالجمع بخلاف سائر الاسماء
التى جمعت بالواو والنون لانها بدونها لا تكون للجمع ويجوز ان يقال
انها لم تشبه ذوات المنافقين بذات المستوقد حتى يلزم منه
تشبيه الجماعة بالواحد انما شبهت قصتهم بقصة المستوقد كما فى قوله

تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
قوله وهذا ابلغ من ان يقال اذ هبه لما فيه من الاخذ
والامساك فان الباء وان كانت للتعدية كالهمزة الا ان فيها
معنى المصاحبة بخلاف الهمزة لعدم الاستصحاب فان معنى اذهبه
ازالته وجعله ذاهبا قوله والعطف للتنبيه الخ يعنى ان او فى
اصلها للتساوى شيئين فصاعدا فى الشك ثم اتسع فيها فاجريت
للتساوى فى خبر ان ونحوه قولك جالس الحسن او ابن سيرين
تريد انهما سيان فى استصواب ان يجالسا ومنه قوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا اى الآثم والكفور منا وان فى وجوب
عصيانهما فكذلك قوله تعالى او كصيب معناه ان كيفية قصة المنافقين
مشبهة لكيفيتى هاتين القصتين وان القصتين سواء فى استقلال
كل واحدة منهما بوجه التمثيل فجئتهما مثلثتهما فانت مصيب قوله
وان جمعت بينهما فقد بالغت فى توضيح ما قصدت فيه نوع دخل

على صاحب الكشاف لانه قال وان مثلتها بها جميعا فكذلك
قوله وظلله اظلال غمامه قال النفتازاني وظله غمامه قوله
وفي اطلاق الاصابع على الانامل الى هذا من الاشاعات
في اللغة التي يكاد الحاصر يحصرها كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم
وكقوله فاقطعوا ايديهما اراد البعض الذي هو الى المرفق والذكر
الى الرسغ قوله لكان المشبه به ذوات ذوي الصيب
كما توهمه المص بل الى توهم المص غير ما ذكره الشريف اذ توهم
المصنف وهم الواهم لا يحقق كون المشبه به ذوات ذوي الصيب
تامل قال في الحاشية كذا في الكشاف والظاهر من ظاهر
هذا القول ان الكلمات الواقعة في هذا الموضع مغايرة لكلام
صاحب الكشاف مع ان الشريف قد نقل بعبارته قوله
ومن البين فيما ذكرناه قول لبيد، وما الناس الا كالديار وسكانها
اهلها، بها يوم حلوها وغدوا بلاقع، وآخره وما الناس

الا كالشهاب وضوءه، فكور رمادا بعد اذ هو ساطع، وما المال والاهلون الا ودیعة، ولا بد يوما ان ترد الودائع
وقوله اهلها مبتداء خبرها بها ويوم حلوها ظرف متعلق بالخبر وبلاقع
خبر مبتداء محذوف اى وهى بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من
معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الاخبار بظرف الزمان
من غير الحديث والجملتان حال عن الديار على الاجتماع لا الافتراق
قوله وفي قوله وموصفهم العجيبة اشارة الى ان لفظ
المثل استعير من القول السائر المثل مضربه بموردة الى بمعنى الغير
المثل استعارة الاسد للاقدام للحال او الصفة او القصة اذا كان
لها شان وفيها غرابة كانه قيل حالهم العجيبة الشان كحال الذي استوقد
نارا وكذلك قوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اى وفيما قصصنا
عليك من العجايب قصة الجنة العجيبة ثم اخذ في بيان عجايبها والله
المثل الاعلى اى الوصف الذي له شان من الغرابة والجلالة مثلهم

فى التوريه اى صفتهم وشانهم المتعجب منه ولما فى المثل من معنى الغرابه
قالوا فى الخبر والخبر فلان مثلة اى غريب الشان فاشتقوا
من المثل صفة للعجيب الشان والمثل فى الاصل الكلام لمعنى المثل
وهو النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه ثم
قيل للقول السايرالمثل مضربه بمورده مثل مورد المثل هو الحال
التى صدر فيها المثل عن مرسله ومضربه الحال التى شبهت
بها اى يشبه حالة مضربه بحالة مورده ولم يضربوا مثلا ولا
راوه اهلا للتسيير ولا حديرا بالتداول والقبول الا قولا نبه
غرابه من بعض الوجوه قوله اى ونظير قوله او كصيب فى ان
شبيهها المشبه دايربين شئين من حيث ان المشبه به ههنا
واعلم ان المراد من الدوران فى او كصيب دوران التشبيه
بين شئين شبه بهما المشبه فى نفس الامر وهو هما مثل المستوقد
ومثل ذوى صيب كما يفهم من قوله ههنا وصرح ايضا فى الحاشيه

ذلك المعنى حيث قال واما دورانه فى قوله او كصيب فهو
بحسب الواقع فانه لما عطف او كصيب بكلمه او صار التشبيه
السابق دايرا وايضا قوله لا فى دوران التشبيه بين شئين
شبه بهما المشبه كما فى قوله او كصيب صريح فى هذا المعنى فلنا
ان يقال ونظير المذكور لان الدوران ليس فى او كصيب فقط
بل فى الآيتين المذكورتين سابقا المفهم من كلام الملخص الدوران
بين شيئين شبه بهما المشبه لكن التشبيه فى احدهما بحسب الحقيقة
وفى الاخر بحسب الظاهر كما لا يخفى على الناظر قوله
وانت خبير بان هذا الدوران انما يصح لو كان لما افضاه ظاهرا
النظم وجه صحة فى الجملة وليس الامر كذلك فيه تامل
لان المراد من هذا الدوران فى هذه الآية دوران ظاهرى غير حقيقى
فلا يلزم فى صحة هذا الدوران وجه الصحة حقيقة بل يكفى فيه دخول
الاداة فى الظاهر ويحتمل ان يكون التشبيه فى هذه الاية من قبيل التشبيه

تشبيه القول بالقول فيكون تقديره قل يا ايها الذين آمنوا
كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله
قوله كما ورد في حق الزبير انه ابن عمتي و حواري من امتي الوا
رد في حق الزبير ليس كما نقله الشريف بل لفظ الزبير مذكور صريحا
في الحديث بلا كلفة ان كما قال صاحب الكشاف ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم الزبير ابن عمتي و حواري من امتي اللهم الا ان يدعى
ان المراد من الوارد غير لفظه انه لكن يلزم ح ان لا ينقل الحديث
بتمامه فالمناسب ح ان يقال انه حوري اذ المقصود حاصل
بذلك قوله ثم تظير المذكور اي تظير ما ذكر في الابنين ولفظه ثم
للتراخي في الرتبة الخ قال التفتازاني اي يعني او كصيب على ما يلايم لفظه
ثم ولم يات بالضمير لئلا يكون عايدا الى الاقرب آه واعلم ان قول المص
في حذف المضاف والمضاف اليه دليل على ان المراد من المذكور
هو الآية الثانية فقط لا الاول فقط ولا المجموع لان المحذوف في الاول

المضاف والمضاف اليه لا غير وفي الثاني المضاف والمضاف اليه
وغيرهما فذكر هذا القيد اشارة الى ان النظيرية في حذف المضاف
والمضاف اليه فقط لا في حذف غيرهما فدل بالعدول الى المظهر على
ان المراد هو الثاني لا الاول مع ان الالف واللام في المذكور للعهد
الخارجي فيكون حمله على القريب اولا كما لا يخفى وكلمة ثم للتراخي لان
نظيرية البيت بعد نظيرية الاية لان ذكر الاية الاولى بالاصالة و
ذكر الثانية تابعة لذكر الاول فيكون مرتبة الثانية بعد مرتبة الاولى
في الذكر كذلك مرتبة نظيرتها والتفتازاني رحمه نظر الى ان الاية الثانية
نظير للاول في الدوران والبيت نظير ما في حذف المضاف
والمضاف اليه ولفظة ثم داخل بين نظيري الاية الاولى ولو كان
في قول المص في حذف المضاف والمضاف اليه متعلقا الى
المذكور تعين ما قاله التفتازاني لان الاية الثانية مذكورة في
مطلق الحذف وفي قول المص وحذف المضافات من الكلام آه

نوع معاونة الى قول ذلك الفاضل والشرف رحمه نظر الى
انه لما علم من كون الك تنظيرًا للاول فى الدوران كون الاول
نظيرًا للك ايضًا فى ذلك الدوران ولما كان المضاف والمضاف
اليه محذوفين فى الآيتين كان المناسب كون البيتين نظيرا للآيتين
فى حذف المضاف والمضاف اليه ولو كان المراد من المذكور
الآية الواحدة لاكتفى بالبيت الواحد وايراد البيتين ليكون مناسبا
بالاثنين فى العدد والحق انه يجوز ان يراد بالمذكور الآية الاولى
او الثانية او مجموعها ولكل وجهة هو موليها **قوله** ويروى
بفتحها على ما نقله ابو محمد عن الغزيوى وقيل بالفتح جمع البوهة وهى
الارض والبلدة وبالكسر رواية الكتاب **قوله** تجرى اليه
مياه بحد قبد احترازى لان المواضع التى سمى عقيقًا اربعة عقيق
تهامة وعقيق بذات عرق كثير الماء وعقيق بناحية المدينة وقريب
منها وهو ميقات الرخصة ويسمى بالصمرة وبها غديران

كبيران وعقيق يجرى اليه مياه بجذو والمراد فى البيت **قوله**
والقرس العقيق الجرب بفتح الراء الجرب مثل الجرس
والمطرس الذى فى جربة الامور والحكمة فان كسرت الراء
جعلته فاعلًا الآان العرب نكلمت به بالفتح كذا فى الصحاح
قوله قدس الشيخ الامام ابو على الفارسى قال الانبارى
هو ابو على الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسى كان من اكابر
ائمة النحو وعلت منزلته فى النحو حتى قيل ما كان بين سيبويه و
ابى على افضل منه صنف كتبًا كثيرة كذا قاله الطيبى **قوله**
لئلا يمتنع التدبر فى الاول بالحمل على التجوز الخ فيه كلام لان
الآية صرحوا بان التجوز والاحتمال لا يكونان منا وبين الا
اذا كان الحذف بشئ واحد اما اذا كان بشيئين او اكثر
لزم المصير الى المجاز فيجب ان لا يلتفت الى الحذف لبعد
فلذلك قال الشريف لا وكان الشيخ الا بالتشديد

قوله وذلك ان ضمير كان يجب ان يجوز ان يكون ضمير كان للشد
نو المدلول عليه قوله دنى فتدلى فلا يلزم الحذف ولا التجوز
قوله لكنه عدل عنه واورد جملة من مبتداء هو الموصول مع صلته
وخبر هو لفظة كذا فوجب ان يعطف الى والفاء فى قوله فوجب
للتجوز ان يكون للتفريع ولا للتعليل لعدم العلية والمعلولية
بين ماقبله وما بعده فيكون زايدة وايراد لفظ وجب دخل
على التفازانى لانه قال فالوجه ان يكون معطوفا على مقدر
بعد قوله ولا يصح ان يكون الى فان قلت لم لا يجوز ان يكون
كذا مبتداء والذى خبرا له قلت الكاف فى كذا اداة التشبيه
وذا عبارة عن المشبه به فلا يصح كون المشبه به مبتدأ لانه متعين
للخبرية قوله والباء فى بالابتداء متعلق بابلغ يجوز ان يكون
الباء للتعدية مثل اذهب بعمرو او للصلة قوله صفة
للوصف اما على انه بمعنى النكرة الى قوله وجاز ان يكون بدلا منه

غير حقيقى صفة الوصف والمعنى على الوصفية فلا يصح البدلية ولا يصح
ايضا كون الوصف لمعنى النكرة لانه اراد العهد حيث قال
والذى نحن بصدده وقد قال فيما سبق واعلم ان النكرة
متى كان وجهه وصفا غير حقيقى بذكر الموصوف والصفة مع
كونها نكرتين فلما اشار اليهما يجب تعريفهما كما لا يخفى قوله
والرواية فى نافذة قال التفتازانى لعله والرواية فى بصيرة
نافذة الى لفظ بصيرة زايدة ههنا ولذلك لم يلتفت
الشريف لعله اما ايراد لفظه بوجد فى قوله ويوجد فى بعض
النسخ اشارة الى ضعف ذلك الرواية وزياده لفظ المهملة
لكونه مقابلا بلفظ المعجمة او لدفع وهم الواهم تامل قوله
اى لا لتباس الذى نحن بصدده من الوصف غير الحقيقى الى
فيه دخل على التفتازانى لانه قال وضمير التباسه للذى نحن بصدده
او للوصف غير الحقيقى تامل وبرجحان بيان الشريف لعله

اظهر من ان تخفى كما لايخ قوله ولا بد فى ارتباط قوله
لاسيما الخ لا حاجة فى الارتباط الى التأويل لكون الالتباس
بين الوصف وبين المعانى التى ينتزع منها اكثر اذ المراد من العقلى
ماهو شامل للعقلى الذى تحققه فى الخارج والذى فى العقل
فلما كان الالتباس منحققا بين الوصف الوهمى وبين العقلى
الذى تحققه فى الخارج كان التباس بين المعنى وبين الوصف
الوهمى المنتزع اكثر تحقق فيكون ارتباط قوله لاسيما اظهر وتوهم
العقلى بالحقيقى غير مناسب اذ المراد من الحقيقى ماهو موجود فى الخارج
كما صرح الشريف فى تقسيم العقلى الى الحقيقى والاعتبارى قوله
اقشع اى صار ذا اقشع الخ قال فى الحاشية اشار الى ان افعل بمعنى
التصيرورة اذ لم يثبت افعل مطاوعا لفعل كما صرح به فى الكشاف
قال صاحب الكشاف يجعل اكب مطاوع كبه ويقال كببته فاكب
من الغرايب والشواذ ونحو قشعت الريح فاقشع وماهو كذلك

قشعت الخ

ولا شئ من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن هذا الا حامة كتاب
سيبويه وانما اكب من باب انقض والام معناه دخل فى الكب
وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل فى القشع ومطاوع
كب وقشع انكب وانقشع قوله النوع الرابع النظر فى احوال
التشبيه لا شك ان صفيته قوله النظر فى احوال التشبيه اولى من خبريته
اذ الاخبار بعد العلم بها اوصاف كعكسه وكون النوع الرابع
النظر فى احوال التشبيه معلوم من قول المص فيما سبق وهو طرفا
التشبيه الى قوله فلنتوخ الخ اربعة انواع مع انه لا يمكن ان يقال ههنا لانا
معلوميته ذلك الكون من ذلك القول اذ يجوز ان لا يعتبر الترتيب لانه
لما ذكر المص الانواع الثلثة بعين النوع الرابع اذ لا خامس فتعين
اعتبار الترتيب فيكون النوع الرابع مبتداء محذوفا خبره اوخبرا
محذوفا مبتداء وهو قوله والكلام فى ذلك اى فى بيان احوال التشبيه
لفظة والكلام زايدة اذ التفسير تفسير للفظة فى ذلك فقط ويجوز ان يكون

ذلك اشارة الى كونه قريبا او غيريا او الى النوع الرابع واختار
الشريف ذلك الاشارة بناء على ان ذلك للبعيد واحوال التشبيه
بعيد والكون قريب والنوع ابعد فيكون المناسب ان يكون ذلك
اشارة الى احوال النفس قوله وهناك اشارة الى النظر في احواله
او الى الكلام في بيانها في ذكر لفظ البيان نوع دخل على التفتازاني
قوله وضمير منها للاصول لم يقل في المواضع كما قاله التفتازاني في
لئلا يلزم عدم رعاية المناسبة في ترتيب بيان الالفاظ قوله
وكلمة عسى منجمة لافادة عدم القطع بالاخذ مع كون اللفظ مفخما ان يكون
ايرادها لمجرد تزيين اللفظ لا غير فيكون هذه الافادة مانعة للافخام
اللهم الا ان يقال هذه الافادة علة الافخام لا معناه يعني اورد هذا
اللفظ لتزيين اللفظ لافادة عدم القطع قوله او ما في حكمه مما يصلح صلة
او صفة لما قدم الشريف الصلة دخلا على التفتازاني لانه اخر قوله
او ان فيه دخل على الكافي قوله وذلك انه بين الى قوله بايراد

امثلة وحكايات قال التفتازاني بعد ذلك البيان وبانضمام هذا
صار حال الاصول الاربعة الاول مكشوفة يعني ان الاصول الثلثة حالها مكشوفة
بدون انضمام شيء آخر اليها كما صرح به في المتن واما الاصل الثاني
لا ينكشف الا بما ذكر في بحث الفصل والوصل ولما انكشف حال
ذلك الاصل بانضمام ما ذكر يصح ان يقال وبانضمام هذا صار حال الاصول
الاربعة الاول مكشوفة لاحتياج انكشاف الكل الى انكشاف جميع اجزائه
لم يلتفت الشريف هو الى ذلك الانكشاف لعدم الفايدة في ذكره ولا حاجة
الى توجيه غير وجيه قوله فالجار الخ الى متعلق بمعنى الضمير ولا استبعاد فيه
هذا رد على التفتازاني بقوله لان اعمال الضمير مستبعد بل ممتنع عند علمائنا على ان
القوم حكموا في باب الاخبار بالذي بامتناع الاخبار عن المصدر العامل
لانه يلزم اعمال الضمير ولم يفرقوا بين كون معموله ظرفا او غيره والشيخ
الرضي الاستراباذي صرح بامتناع اعمال الضمير القايم مقام المصدر
في الجار والمجرور حيث قال لا يجوز الاخبار بالذي عن المصدر العامل لان لفظ

المصدر مراعى فى العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظى شابه الفعل
فيعمل والاخفار يزيل ولذا لايجوز مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح
الى هذا كلام الشيخ وذهب بعضهم الى جواز اعمال الضمير القايم مقام
المصدر لان الضمير لايعمل من حيث انه ضمير بل يعمل من حيث انه قايم
مقام المصدر الذى له صلاحية العمل بلا شبهة خصوصا فى الجار والظرف
حيث يكفى فيه رايحة الفعل وهو مذهب الكوفيين واجاز ابن جنى
والرمانى ان يعمل فى المجرور وحكى عن الفارسى ايضا وكلام
الشريف موافق لهذا ولذلك حكم بانتفى الاستبعاد لان فى توجيهات
التراكيب يكفى موافقة مذهب **قوله** بسبب تجريد النفس
اياها بقوتها العقلية من المشخصات الممتنعة الارتسام فيها فيه تأمل لان
التجريد فعلها واذا وقع ذلك الفعل فى الجزئيات يقتضى العلم الى المشخصات
والحسيات لوقوع تصرف النفس فيها بالتجريد ولو لم يكن مدركة فى
المشخصات لما جوز تصرفها فيها لان الشى لايمكن تصرفه فى المجهول المطلق
فيكون المشخصات مرتسمة فى النفس فلا معنى لتوصيف المشخصات
بامتناع الارتسام فى النفس مع ان العلم عين المعلوم وايضا يلزم
ان لا يعلم الجزئى اصلا وان كان على وجه كلى لان العلم بالجزئى يستلزم
العلم بمشخصاته بسبب التجريد ولا شك ان العلم بذلك المشخصات ليس
على وجه جزئى بل على وجه كلى فيلزم لذلك العلم ايضا تجريد اخر وهلم
جرا فيلزم التسلسل فى جانب العلة كما لايخفى على الناظر المتأمل
اللهم الا ان يقال معنى تجريد النفس عن المشخصات كونها عالما بالحيثيات
حال كونها عاريا عن المشخصات لا ازالة المشخصات حتى يلزم العلم
بسبب العمل لكن الحكم الى زيادة تعلق النفس بالحيثيات من التعقلات
تحكم تفكر **قوله** ولزيادة ميلها مبتداء الخ ايراد بيان هذا القول
فى هذا المقام دخل على التعقيد فانه لانه اخر كانه غفل عن موضع البيان
قوله فاشار الا ما ذكر فى النكتة التى اوردها الى آخر قوله فتنبه اورد
الجزئى الى الحس فيه تأمل اذ لا يلزم من كون المحسوس جزئيا ان ينسب

ادراک الجزئی الی الحس لان جزئیة المحسوسات متیقنة سواء کانت ادراکاتها
منسوبة الی النفس او الی الآتها کما لا یخفی قوله فیفهم منه ان فیه دلیلا
فی الجملة فیه دخل علی النفتازانی قوله والحکم بالکلی علی الجزئی یقتضی حضور
المحکوم علیه والمحکوم به عند الحاکم الخ فیلزم ان یکون صور الجزئیات
مدرکة بالنفس وترتسم هی فیها لان الحاکم بالجزئیة علی الصور متیقنة اذ
یقال صور هذا الجزئی جزئیة مع ان مفهوم الجزئی کلی تامل والحق
ان الجزئیات مرتسمة فی النفس بهویاتها وتشخصاتها لکن التشخصات
موجودات مستقلة فی الذهن قوله زیف هذا الوجه بناء علی ما ذهب
الیه من امتناع ادراک النفس للجزئیات واما علی التحقیق الذی عرفته فهذا
الوجه وجیه فیه تامل اذ یجوز ان یکون مراد ذلک القائل من قوله
لتقدم ادراک الحس علی ادراک العقل تقدم الحیثیات المجردة عن المشخصات
لان تقدم ادراک الحس یستلزم تقدم ادراک الحیثیات المجردة عن العقل
فیکون علیة الامیة مطابقا علی کلام المص فلا وجه له ان یحکم علی البعد بقوله

شئ کما نری الی الخ ولا وجه ایضا لتخصیص الشریف الموجهیة بالتحقیق
واعلم ان التوجیه الذی ذکره الشریف فی التحقیق لو کان عین وجه ذلک
القائل بکون تزییف ذلک الوجه غیر موجه لصحة علی مذهب المص له
فلا وجه لان یقال زیف هذا الوجه الخ ولو کان غیره یلزم ایضا ان
لا یکون قوله واما علی التحقیق الذی عرفته فهذا الوجه وجیه موجها
للتغایر بین وجه ذلک القائل وبین الوجه الذی ذکره فی التحقیق قوله
هذه الفاء جواب اما وهی فی الحقیقة داخلة علی خبر ما یقال اعنی شئ یجوز
ان یکون بعد تقریر خبرا لما یقال ویکون شئ فاعل بعد لا یحتمل عتماد
علی المبتداء فیکون تقریر الکلام واما ما یقال فقد حصل منه بعد هذا
التقریر شئ عجیب لا شک ان مثل هذه المقدرات تعتفات لا یجوز
الارتکاب الا لضرورة قوله وبعد ظرف معمول للظرف المستقر
فیه تامل لان الصفة کما لا یجوز تقدمها علی الموصوف کذلک ما فی حیزها فلا یصح
کون بعد معمولا مقدما علی موصوف عامله ویمکن ان یجاب عنه بان المعمول

اذا كان ظرفا يجوز تقديمه للاتساع كما جاز تقديمه على عامله العارى فى جز
ان للتوسع فان قيل لو كان بعد معمولا لبعمول يكون لغوا الظهور عامله
فلا يجوز تقدمه على عامله فلنا يجوز التقدم اذا كان المراد الاهتمام بشان
المؤخر او بارتكاب المساهلة عامليته الظرف قوله وعن افادة
متعلق بمعنى معزل ترك الكاشفى رحمه لفظه معنى وذكر الشريف لو
لان معمول المجرور لا يتقدم على الجار عند النحاة ومعمول معنى الجر وليس
كذلك ويجوز ان يكون عن افادة وعن تحقيق متعلقا لمحذوف تقديره
كائن عن افادة وكائن عن تحقيق على انه صفة شئ وبيان كما ترى قوله
فهو صفة اخرى لشئ لم يلتفت الشريف الى حالته كما ارتكبه التفتازانى
لان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الوصف على الحال فى الذكر عند
النحاة فلا سبيل الى كون قوله كما ترى حالا من شئ بعد اعتبار وصفه
المذكور قوله لمجبتها العلم طبعا قال التفتازانى لعله قال ومنها ان النفس
لما تعرف اى لما عرفته او هى تصدق ان تعرفه اقبل اى اشد قبولا منها

لما لا تعرف ولا من شانه ان تعرفه هذا التوجيه خلاف الظاهر
كما لا يخفى على الناظر مع ان تعليله بقوله لمحبة العلم طبعا دليل على
ما قلنا قوله وما استفيد من هذين المثالين اى دخل على المص
والشارح التفتازانى قوله لان الالف مع الشئ لا ينفصل الا بتكرير
فى هذا الحكم تامل اذ قد يجوز ان يكون الالف بكون الشئ مرغوبا عند النفس
او بسبب آخر كالتقدم كما صرح به قبيل هذا بقوله ولا شك ان الالف
بالاقدام الكامل فيكون الميل اليه اتم وبقوله ثم يكون الحواس المدركة
اياها الفة بها كاملة وميل اليها تام تامل ولا تغفل قوله والعامل
الذى يوجب ان يفصل الى آخر قوله ان يقال واعلم ان كراهة الشئ
المكرر فى تكراريته لذاته والمالوف ذاته لتكراريته والاجنبية وصف
التجدد لذاته ذات المتجدد فيكون المالوف به بالنسبة الى الذات والاجنبية
بالنسبة الى الوصف فظهر صحة اجتماع حكمى الالف والتكرار وزال المنافاة
بلا ارتكاب التخصيص فى الدعوى تامل قوله قال فتقول من السباب

قرب التشبيه قال للمص يعم بعده وكونه نازل الدرجة لئلا يتوهم ان المراد
من القرب القرب من القبول ومن البعد البعد عن القبول قوله
ثم بنى اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك الاربعة
ايضا فيه تأمل لانه اذا لم يكن الوجه واحدا بل متعددا لكنه فى حكم
الواحد يكون حسا فيكون سببا لقرب التشبيه مع ان المص مثل الوجه
الغير الواحد الذى هو سبب البعد بمثال الوجه الذى هو فى حكم الواحد
فيلزم ان يمثل التشبيه البعيد بمثال التشبيه القريب وفى دعاظهر
من ان تخفى اللهم الا ان يدعى ان الوجه الذى هو فى حكم الواحد
ليس حسيا قوله وتشبيه الجمع الصفين بالكوز انما هو فى الشكل
والمقدار الى قوله ففى الشكل والمقدار واللون مناسبة المشبه به
للمشبه سبب القرب وكثرة وجه الشبه سبب البعد فيصلح ان يكون
هذين المثالين مثلا للقرب والبعد نظرا الى وجود السببين فيهما
قوله اى من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرار على الخمس الليلة

والبدر وكثرة الحاجة فى الروح قرب التشبيه فى هذه الامثلة من
جهتين احداهما كون المشبه به غالب الحضور والاخرى وحدة الوجه
فيكون التشبيه اقرب قوله زاد لفظة نحو ههنا لانه تشبيه مركب
بمركب ولئلا يتوهم ان قوله كان مثار النقع مشبه كسقط النار وايضا
ان تهاوى فعل ماض كما دل عليه تفسير الشريف رحمه فيما سبق با
بالتساقط حيث قال وتهاوى كواكبه اى تساقطت فيكون التشبيه
ح بالليل التى سقطت كواكبه فى الزمان الماضى فلا يصح التشبيه اللهم
الا ان يقال كونه ماضيا بالنسبة الى زمان ايقاع التشبيه لا الى زمان
صلاحية كون الليل مشبها به تفكر ولا تغفل قوله وانما قيد تشبيه احدهما
بالآخر فى اللجاج اذ بعد التشبيه فى ذلك لا يبقى بعد النسبة تشبيه
الانسان على الخفاء بعيد بالنسبة الى بعد المشبه به عن المشبه قيل
الشمس قريب بالنسبة الى وحدة وجه الشبه واما التشبيه بين النقيضين
والكبريت بعيد لبعد النسبة ولتعدد الوجه فيكون ابعد والاكون الوجه

فی تشبیه المنفصح متعددًا قال قبل تصور التشبیه ولم یقل قبل التشبیه لان جمع المتعدد للعقل وبعد النسبة قبل التشبیه متحقق بسقط النار وعین الدیک وبین الثریا وعنقود الکرم وبین الغبار المرفوع فوق الراس مع الاسیاف واللیل التی تافطت کواکبه فیوجد البعد فی هذه الامثلة من جهتین فیکون التشبیه فیها ابعد ووجه التشبیه فی قوله ومسنونة زرق کانیاب الاغوال واحد وفی غیره متعدد ولذلک قال اومرکبا خالیا اومرکبا عقلیًا ولم یقل اوخالیًا اوعقلیًا واعلم ان وجه الشبه اذا کان غیر واحد یکون علی قسمین احدهما ان یکون غیر واحد لکنه فی حکم الواحد والاخر ان لا یکون واحدا ولا منزلًا منزلة الواحد کما سبق وعدم ایراد المص المثال من القسم الثانی لشعر ظاهرًا عدم دخل ذلک القسم فی البعد لکنه لیس کذلک بل سببیة اظهر من سببیة القسم الاول وسبب الاقتصار الاکتفاء بناء علی ظهور سببیة القسم الثانی فلو کان سببیة الاول معلومًا کان سببیة الثانی معلومًا

بالطریق الاولی ولذلک لم یلتفت المص والشارح رحمه واما عدم الالتفات فی القسم الاول الی ما یستند الا العقل لظهور ما یستند الا الحس والتمثیل بالظاهر فی افادة المطلوب **قوله** والمسنون النصل المحددة من الحدة ومسنونة ای رماح ادخلت فیه السنان مرفوعة عطفا علی المبتداء وهو المضاف فی ابتغینلی والمنشر فی مضاجعی ای ومسنونة کذلک حذف الخبر احترازا عن العبث اولتحویل العدول الی اقوی الدلیلین وضمیر ابتغینلی عاید الی زوج سیاسة منشوفة امرالقیس **قوله** وازینت ای تزینت قال صاحب الکشاف واصل ازینت تزینت فادغم قال فی الصحاح ازینت اصله تزینت فسکنت التاء وادغم فی الزاء واجتلبت الالف لیصح الابتداء به یجوز ان یکون اصل ازینت زینت زیدت التاء وادغمت ثم زیدت الهمزة للابتداء اذ الالف لا یدخل علی اول الکلمة لانه من الحروف المصونة ولا یمکن کونه من الفاتحة

لامتناع كونه متحركا مع وجود سبقة الفتح عليه واطلاق اسم الالف على الحركة
بالاشتراك اللفظي قوله وانث ضمير راجع الى الكتابة التانيث من
المضاف اليه قال صاحب الكشاف على حذف المضاف اي من اجل
لابد منه والا لم يستقم المعنى والظاهر ان كلام الشريف لا
دخل على صاحب الكشاف لانه صرح بصحة المعنى على حذف المضاف
ولو جعل الضمير للارض الموصوفة بالتنزيل لم يحتج الى ارتكاب الالتفات
والى حذف المضاف لكن صحة المعنى لا تخلو عن نوع تامل لان
اهلية الارض المزينة لا يستلزم اهلية بناتها مع ان المراد تلك الاهلية
كما يفهم من قوله كما قادرون عليها وهذا التامل وارد على ظاهر
كلام صاحب الكشاف لكنه مندفع بالتامل عند المتامل تامل قوله
وفي البعد متعلق بحاله لانه كالقصة الى لا شك ان الاسم مطلق يعمل في
الظرف للمناسبة في معنى الكون والحصول قوله فالاصل فيه هو
ان يكون الشبه اي التشبيه صحيحا الخ والظاهر ان هذا القول زايد

لا طايل تحته لظهور لزومه من كل تشبيه لكونه موقوفا عليه في التشبيه
واختار لفظ الاصل مكان السبب للتفنن وسبب المقبولية واحد
ولذلك لم يقل او ان يكون كاملا فالواو في وان يكون في الموضعين بمعنى
مع قوله بيان لامر وعند الكاسي رحمه الله بدل منه قوله فالنفس
تعليل لمعنى الكلام الى قال التفتازاني لعله قوله فالنفس بيان لاشتراط
الاعراف والمخالفة بين القولين ظاهر واظن ان قوله فالنفس تعليل
لكون ما اضيف اليه لفظة مثل مثالا على كون التشبيه كاملا في تحصيل
ما علق به من الغرض والحق ان قوله فالنفس وقوله لمثل ما تقدم
وقوله فقبول النفس وقوله فالنفس تنازع علل لكون ما اضيف اليه
لفظة مثل في الامثلة المذكورة مثالا كما سبق تامل قوله هذا مبني
على القاعدة السادسة الخ هذا اشارة الى كون النفس اميل الى المعروف
وهو عين القاعدة السادسة وقوله والخامسة ايضا كما اشار اليه
بقوله لا سيما فيما النهاية بالكمل وهذا عين القاعدة الخامسة فلا معنى للتنا

والاشارة قوله والظرف الخ قوله فيما النهاية الكمل صلة للموصول
في لاسيما يعني لاتنفي الجنس وشبي بمعنى مثل وما موصولة صلتها فيما التها
وقول الشريف مخالف لاكلام التفتازاني لانه قال فيما حال من ما في
لاسيما اي لامثل القبول في الاعراف الذي الف النفس به اكمل
فيكون ما في لاسيما تامة غير موصولة ولا موصوفة قوله اي في بيان
مقدار حال المشبه ذكر لفظ الكمال رد على التفتازاني لانه قال اي في التشبيه
الذي يكون الغرض منه بيان مقدار المشبه قوله وتنزيل المشبه الناقص
منزلة الكامل يتناول الشمس المعلوب الخ يجوز ان يكون المراد من قوله
ان يكون المشبه به اتم محسوس في امر حسي هو ما يكون في نفس الامر كذلك
وكذا المراد من الناقص والكامل وقوله لمثل ما تقدم وهو اشارة
الى قوله الى الاعراف عندما اميل يدل على ما قلنا اما اذا كان متناولا
على التشبيه المقلوب يكون مطابقا لقوله وان يكون كاملا في تحصيل ما
علق به لان العرض اذا كان عائدا الى المشبه به يكون المقصود ايهام انحطاط

المشبه من المشبه به في وجه الشبه وهذا الايهام لا يكون الا في التشبيه
المقلوب كقوله وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح
او غيره كما سبق فيكون قول الشريف الا ان النقصان الخ بيان الواقع
قوله هذا احب المعنى قام مقام مطلقا ومن ثمة حسن عطف قوله
او نادر الحضور الخ فيه تأمل لانه يجوز ان يكون المراد بقوله نادر
الحضور في الذهن ندرة الحضور في نفس الامر بوجه ما صرح به سابقا
وهو قوله والاستطراف وجه آخر وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور
في الذهن اما في نفس الامر واما مع حضور المشبه به فيكون قوله او
نادر الحضور فيه مع المشبه معطوفا على قوله نادر الحضور في الذهن
من غير احتياج الى ارتكاب تأويل وصحة هذا المعنى اظهر من ان تخفى
قوله وقوله من القبول صفة لمحذوف لاشك ان الانحراط في سلكه
القبول لا يكون الا بكون التشبيه مقبولا فيجوز ان يكون من القبول في
سلكه معلقا بانحراط فالمناسب ح ان يقال في سلكه من القبول

الا انه اخر لفظة فی سلکه لیناسب علی لفظة سلکه رعایة للسجع قوله
ای لتفاوت الاسباب فی شان قبوله ورده الخ والمتفهم من ظاهر هذا
الکلام ان القرب له اسباب متعددة مع ان المتفهم من کلامه
السابق وحدته فلا تحصل المطابقة بین الکلامین الا بتاویل احدهما
تدبر قوله وقد یکون دابرة بین الاسمیة والحرفیة نحو زید
کالاسد لان الکاف قد یکون حرف جر وقد یکون بمعنی المثل
واعلم ان الکاف قد یکون لمعنی شبه فیکون دابرا بین الاسمیة
والفعلیة والحرفیة والظاهر ان المراد بالدوران عدم اجتماع
الاسمیة والحرفیة مع امکان ابرازه کل منهما ولا شک ان کون الکاف
بمعنی المثل لا یمنع کونه حرف جر فلا یبقی معنی الدوران ح مع ان
الکاف اذا کان بمعنی المثل لا یلزم کونه اسما کما قال فی الحاشیة
ان اراد بالدوران انه فی بعض المواضع یکون حرفا کما فی هذا المثال
وفی بعض آخر یکون اسما کما فی قوله یتحکن عن کالبرد المنهم فلا یجب

وان اراد دورانها بینهما فی هذا المثال ففیه تامل اشیر الیه فی بعض
الحواشی الا هذا والمتفهم من هذا الکلام ان معنی کون الکاف
دابرا لیس علی ما ذکر لان الکاف فی هذا المثال یجوز ان یکون
بمعنی المثل واظن ان المراد من الکاف فی قوله زید کالاسد
مطلق الکاف لا الکاف المخصوص بخصوصیة النوع فی هذا التشبیه فیکون
معنی قوله نحو زید کالاسد نحو الکاف والطرفین غیر مقصود فلا یصح
معنی الدوران قوله لفظا ای ذکرا لفظیا قال التفتازانی ای
لفظا ای فی اللفظ او من جهة اللفظ ویجوز ان یکون معنی لفظا
حال کونه ملفوظا فیصح لفظا مفعولا مطلقا ومنصوبا بنزع الخافض
وتمییزا وحالا قوله قد یکون مذکورا تقدیرا ایراد لفظة قد
دخل علی التفتازانی ثم تامل قوله واتی اسد معناه کامل فی الاسدیة
قال التفتازانی یعنی وفی قوله وای اسد زیادة مبالغة ودلالة علی
انه کامل فی الاسدیة والمراد من الدلالة الدلالة المطابقیة فلا

فلا مخالفة بين القولين قوله كفى جواب اذا و فاعله مستتر عايد
الى كون المشبه محذوفا قال النفتازانى يعم او الى جعل المشبه به خبرا
مفتقرا الى المبتدا، لم يلتفت الشريف الى هذا الاحتمال لان ذلك اجمل
لا يوجب حذف المشبه بل حاصل عند ذكره ايضا مع ان الكلام
فى حذفه قوله قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا لاتمام الكلام به
ولا منويا مرادا ايضا هذا الجواب مخالف على الكلام النفتازانى يعم
لانه قال انما الواجب فيه اذا ترك ان لا يترك بالكلية بحيث
لا يكون مقدرا كما ليس بملفوظ قوله وانما قال غير جملة الشان
الى ان الجملة لا تتحد بالمبتدا، دعوى كلية عدم الاتحاد بالمبتدا، عند
كون الخبر جملة محل تامل لانه اذا كان فى جنس ضمير الشان جوز الاتحاد
وجوز ان يكون ايراد قوله غير جملة لدفع وهم من يتوهم ان المراد
بالمفرد معناه اللغوى قوله ان يكون هوای زيدا اياه اى الخبر الذى
هو اسد فى ارجاع ضمير هو واياه دخل على الكاشى قوله فى ان

الذى ظرف لمعنى المماثلة يجوز ان يكون حالا من زيد منطقى اى حال
كونه مستعلا فى هذا المعنى قوله والا اى وان لم يكن هو
اياه، كان زيدا اسدا اياه ردا لمن قال والا اى وان لم يستدع
زيدا اسدا ان يكون اياه، قوله كان مجازا مرسلا هو ان يكون
العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى كاليد
الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة قوله
لا استعارة اذ لا تصور تشبيه مفهوم الشجاع اليه فيه تامل اذ يجوز
ان يشبه لفظ الشجاع بلفظ الاسد فى كونه دالة على ذات الشجيع
ويذكر لفظ الاسد ويراد به لفظ الشجاع فيكون استعارة تصريحية
وهذه الاستعارة كاف فى المقصود قوله واما تعلق الجار فى مثل
قوله اسد علىّ وفى الحروب نعامة الخ رد على السعدانى واخر البيت
فتخاء تنفر من صفير الصافر اى انت اسد على وانت نعامة فى الحروب
والدليل على ذلك البيت الذى بعده هلا برزت الى الغزالة فى الوغى

بل كان قلبك في جاحي طاير والفحشاء المستبرخية وتنفز قال الصغاني
فيه تفرق اى تفزع والغزالة قال ابن دريد فيها امراة حورية
وخلت الكوفة وفيها جند المسلمين وصلت الغداة على قراءة
البقر وآل عمران فلم يقدم البها رجل منهم قوله واذا فلت
رايت زيدا اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه
يجوز ان يكون الباء في بمعنى متعلقا بمرفوعا او بجاز لكن مطابقته
على ما سبق لا يخلو عن تاويل قوله سواء حمل المشبه به على المشبه
اولا رد على البهازاني لانه قال فانما يثبت لو ثبت ان ذكر
الطرفين مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولم تثبت
الا فيما هو على وجه الحمل لاشك ان اضافة الطرفين الى
التشبيه يدل دلالة واضحة على ان هناك تشبيها وهذا
لا يكون بدون قصد التشبيه فلو ذكر شان يصح ان يشبه احدهما
بالآخر لكن لم يشبه لا يقال لهما طرفا التشبيه فليس القصد في كل

من الامثلة المذكورة الا الى النسبة قوله وفي التجريد
غير التشبيه ردا لمن قال التجريد تشبيه مطلقا قوله ومثل
ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه الا لتغيير صورته
كان يقال هو كالاسد الا انه في صورة انسان وضمير
انه راجع الى الاسد اما ارجاعه الى المرجع اليه فضمير هو
ظاهر لكنه مخل بالمقصود قوله ولا بعد في تقدير الاداة
اليه فيه دخل على التفتازاني لانه قال ولا خفاء في ان تقدير اداة
التشبيه فيه ابعد قوله وتقدير الاداة بعيد قال التفتازاني
ابعد قوله وقوله وليس هو آدميا اليه قال في الحاشية
اشار الى ان قوله وليس هو آدميا متعلق بما بعده فقط الى
قوله وانت خبير بان قوله وجلس فوقه ثم جز راسه لا يلايم
قوله فرو كرد سر ملايمة مسخنة فيه تامل لانه انما يلزم ذلك
ان لو قال جلس صدره لان الجلوس على الصدر غير ملايم

الى قوله فرو كردن بخلاف الجلوس على الفوق وضمير الت
في كردش راجع الى قرين القائل فضمير الغايب في فكندش
راجع ايضا الى ذلك الغايب فالمتفهم من المصراع الت جواز تعلق
سر بفرو كردن فلو كان المراد من الفوق في جلس فوقه القصد
لا يلايم قوله فكندش ملايم مستحسنة والظاهر ان من نظر
الى المصراع الاول فقط حكم الى ما قاله الشريف رحمه
واما اذا نظر مع المصراع الت ذهب الى ما قاله التفتازاني
ودخل الشريف في الحاشية على مثال التفتازاني غير مستحسن
لان المطابقة غير لازم بين المثال والممثل به من جميع الوجوه وذكر
العاطف في وليس هو ادميا وتركه في بل هو اسد يدل دلالة
واضحة على ان ليس هو ادميا متعلق بما بعد لا بما قبله تدبر قوله
وانما لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبه
المذكور الخ اولان المشبه والمشبه به مذكور في حد الاستعارة وذكر الظاهر

٦٢

مانع من حمل الكلام على الاستعارة اذ الاستعارة ذكر احد طرفي
التشبيه فقط مع ارادة الطرف الاخر قوله ولولا بيانها
لكانا من الاستعارة الخ يجوز ان يكون من الفخر قرينة للاستعارة
لا للبيان ولا خفاء في الاستعارة عند وجود القرينة والمناسب
للبلاغة القرآنية ان يكون الخيط الابيض والخيط الاسود استعارة
مع ان كونه تشبيها لا يدفع وهم الواهم كما في العدى الا اذا ثبت
كون وقوع الاشتباه قبل نزول البيان لكن لفظة ثم في قوله
وقيل كان هذا الاشتباه الخ يابى عن ذلك الثبوت
واعلم ان من في من الفجر للبيان لا يجوز كونه قرينة لهذه
الاستعارة لان المشبه نفس الفجر وقرينة الاستعارة لا بد وان
يكون اثبات لازم المشبه للمشبه به فلما انتفى القرينة انتفى الاستعارة
فلا وجه لقول الشريف لو حيث قال قلت لما في هذه الاستعارة
من نوع خفاء الا لان المتفهم من هذا القول وجود الاستعارة عند عدم القرينة

فيه تامل لان المشبه ليس
عين الفجر بل جزؤه والفجر مطلق
والدال الفجر مقيد والمطلق
لازم المقيد فيجوز
ان يكون من
الفجر قرينة
الاستعارة
تامل

واما اشتباه عدی بن حاتم فلغفلته عن البیان یعنی غفل عن کون
من لبیان الخیط وظن انه متعلق بقوله یتبین من اجل الفجر وضوه
ونقل قول تاخیر البیان علی وجه الضعف اقوی لان من لایجوز
تاخیر البیان هم اکثر الفقهاء والمتکلمین وهو مذهب ابی علی
وابی هاشم وصرح الشریف به بان من قال الاشتباه
قبل البیان مراده اشتباه عدی بن حاتم حیث قال وقد کان
هذا الاشتباه لکن تصریح صاحب الکشف مخالف
لذلک التصریح حیث قال فان قلت کیف التبس علی عدی
بن حاتم مع هذا البیان قلت غفل عن البیان ثم قال فان قلت
فما تقول فیما روی عن سهل بن سعد انه عدی انهما نزلت
ولم ینزل من الفجر فکان رجال اذا ارادوا الصوم ربط احدهم
فی رجله الخیط الابیض والخیط الاسود فلا یزال یاکل ویشرب حتی
یتبین له فنزل بعد ذلک من الفجر فعلموا انه انما یعنی بذلک اللیل

والنهار هذا واما علی مجوز التاخیر لایجوز ان یقال کیف جاز
تاخیر البیان وهو شبه العبث حیث لا یفهم منه المراد اذ
لیس بالاستثناء لفقد الدلالة ولا بتشبیه قبل ذکر الفجر فلا یفهم
منه اذا الا الخفیفة وهی غیر مرادة لانا نقول من جوز التاخیر
یقول لیس بعبث لان المخاطب یستفید منه وجوب الخطاب
ویعزم علی فعله اذا استوضح المراد به قوله ویعلم منه ان
ان الطرفین والوجه ارکان له لتوقفه علیها دون الغرض فان
غایة الشیء خارجة عنه متوقفه علیه حسب الوجود فتامل لان
کلامه انما یتم اذا کان المراد من الارکان ما هو داخل فی حقیقة
الشیء وهو ممنوع اذ یجوز ان یراد منه ما له مدخل فی التشبیه
فلا یلزم خروج الغرض بسبب خروج غایة الشیء عنه
ولو سلمنا کون المراد من الارکان ما هو داخل فی حقیقة التشبیه
لکن لا نسلم کون مجرد اسناد التشبیه الطرفین ووجه التشبه

مستلزما لكونها ركنا اذ لا يلزم من التوقف الركنية المذكورة
كان الفعل متوقف على الفاعل ولا يلزم من ذلك التوقف
كون الفاعل ركنا وقوله وغاير الشيء الخ لانخلو عن نوع
تأمل لعدم وجوب التحقق في الغاير بل بصون كاف قوله
ويفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا قال في الحاشية
منشاء هذا الفهم من كلمة في مع جعل ذكر الاداة قرينا لذكر المشبه
فيه دخل على التفتازاني لانه قال وعقبه بالتشبيه على انه لا يجب
في التشبيه ذكر كلمة التشبيه بل قد تحذف فدل ذلك على ان من
جملة ما لا بد منه للتشبيه هو الاداة فيفهم منه ان منشاء الفهم كلمة في
فقط مع انه ليس كذلك اما عدم اقتضاء اضافة الكلمة الى التشبيه
الركنية فظاهر لان غرض التشبيه واحوال التشبيه مصافان ايضا
مع انهما ليا بمعدودين من الاركان قوله ولما اشار الى
واعلم ان القوة والضعف لا تحصل من ذكر الطرفين وتركهما

بل تحصل من ذكر الاداة والوجه تركهما فالمناسب ان يقال
لا بد في التشبيه من الاداة والوجه فان ذكرا معا كان التشبيه
في نهاية الضعف وان لم يذكرا معا كان التشبيه في غاية القوة و
وان ذكر احدهما بدون الآخر او بالعكس كان في التشبيه
حالة متوسطة بين غاية القوة ونهاية الضعف فيكون المراتب
بهذه الاعتبار اربعة قوله وما ليس فيه شيء من هذين
الحدين لا قوة له اصلا هذا انما يتم اذا لم يكن بين القوة والضعف
مرتبة اخرى وهو محل تأمل قوله وقد اشار بقوله وهي ايضا
قوية الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة
بحذف الوجه الى قوله فقد وهم هذا مطابق لكلام التفتازاني
في شرح التلخيص حيث قال ان حذف الاداة اقوى من حذف
وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر
ومخالف على الكلامه ههنا لانه قال وفي كلامه ايماء الى ان متروك

الوجه اقوى من متروك الاداة حيث ذكر ان فى الاول نوع
قوة وان الكاف قوى والمراد من الاول ليس متروك الوجه
بل ما هو مذكور اولا فى المتن والظاهر ان مراده بيان الكاف
الواقعة فى كلام المصنف ره لا بيان ما هو المختار عنده والتشريف
ره رد هذا الايماء بقوله ومن قال الى فقد وهم وقوله وانما قال
فى متروك الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظة نوع لانه لم يتوجه
هناك لخيبة القوة فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوة قال
فى الحاشية خلاف حذف الوجه فانه مصرح فيه بخيبة القوة
بان قال لعموم وجه الشبه واعلم ان متروك الاداة لو كان موخرا
عن محذوف الوجه لكان وجه زيادة لفظة نوع وجيها اذ يكون
خيبة القوة ح مذكورا اولا فح يجوز ان يكون لفظة نوع زيادة منه
الى ان القوة ليست من هذه الخيبة بل نوع آخر والحال ان
الامر على عكس ما ذكر فلا اشارة فيه اصلا واظن ان وجه

بيان خيبة القوة فى حذف الوجه هو انه لما كان خيبة القوة فى متروك
الاداة معلوما سابقا فى قوله اتهم الا ان كونه ابلغ ومن قوله فقصدا
الى المبالغة كان مظنة ان يتوهم ان خيبة القوة فى محذوف الوجه
الذى ذكر بعد متروك الاداة عين الخيبة التى هى فى متروك الاداة
فلدفع هذا الوهم بين اما وجه زيادة ايراد لفظة نوع هو ان
مراتب النشبه اما اضعف كالاول والثانى واما اقوى كالسابع
والثامن واما حالة متوسطة كالاربعة المتوسطة فلو قال فى ان لنه
وهى قوية لتبادر الذهن الى ان هذه القوة مقابل لضعف الاول
والثانى يعنى كما ان الضعف فى غاية النقصان كذلك تلك القوة فى غاية
ظاهر فلدفع هذا قال نوع قوة بزيادة لفظة نوع والمتفهم من كلام
الشريف ره ان المراد من النوع ههنا ما يقابل الجنس حيث
قال بانها نوع من القوة لكن يجوز ان يراد من النوع معنى فى الجملة
بل المناسب ذلك المعنى كما لا يخفى ولا شك ان مراد التفتازانى

ذلك المعنى ولذلك قال زاد لفظة نوع ايماء الخ والحكم على القول عن كلمة
ايضا ظلم صريح لان وجه الشبه بين الخامس والرابع وهي الرابع والثالث
مطلق القوة التي هي مشتركة بينهما لكنها اعرف في الثالث من الرابع لتعلق
العلم بكونه مذكورا او لا كذلك في الرابع من الخامس ولذلك صح قوله
وحكمها كالحكم الخامسة مع انه لا تفاوت في عموم الوجه بينهما وفي قوله
وايضا قوته لطيفة لان المشبه به ههنا محذوف فيجوز ان يكون هذا القول
بعينه مثالا لحذف المشبه به مع ان الكلام مبني على وجوب ذكر المشبه به
فلا بد فيه من توجيه بان يقال هذا اذا كان لعطه ايضا اداة وهو ممنوع
بل عبارة عن الاداة والمشبه به معا فلا يكون محذوفا فيقع في قوله فيه عقول
عن كلمة ايضا نوع اضطراب تامل **قوله** واعلم ان الشبه
اى التشابه الخ رد على الكاشي رحمه الله لانه قال واعلم
ان وجه الشبه واعلم ان قوله واعلم حتم للاصل
الاول كما قال صاحب الايضاح، غايته سوق الى آخره

وتابعه التفتازاني رحمه الله في شرح التلخيص لان قوله واعلم
ان الشبه الى آخره غير مختص بوجه الشبه
بل متعلق بالطرفين ايضا فيكون من
المباحث التي تعم الاركان
فيناسب ان يذكر
بعد ذكرها
يخصها
كما لا
يخفى

م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى قدر الحركة والسكون فى الوضع والاين
والصلوة على محمد سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين
اعلم ان الموجود فى الخارج يمتنع ان يكون بالقوة من جميع الوجوه
لانه منافٍ لموجوديته وقوته فلابد ان يكون بالفعل اما من
جميع الوجوه كالواجب او بعضها بالفعل وبعضها بالقوة
كالانسان وحصول ما هو بالقوة اما دفعة وهو الكون
او على التدريج وهو الحركة فيكون الحركة الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج ولما كان الفعل تاماً بالقياس
الى القوة كان الحاصل بالفعل كمالاً ولذلك فسرها ارسطو
ومن تابعه بالكمال الذى هو اول بالنسبة الى الحصول فى المكان
الذى هو كمال ثان ولابد فيها من ستة امور هى الفاعل
والمحل والمفولة والمبداء والمنتهى والزمان ومقولتها اربع

ومقولتها اربع الكم والكيف والوضع والاين والمشهور
من الحركة والمتبادر من استعمال اهل اللغة هى الحركة الاينية
ولما كان الاختلاف فى سايرها ولايعلم ثبوتها الا بانظار
دقيقة اورد الشريف فى مباحث الحركة فى مباحث الاين
والحركة الاينية من مقولة الاين كما صرح به شارح المقاصد
فى اوايل الاعراض ويأتى الحركات من الانفعال
وقيل هى مطلقاً من مقولة ان ينفعل لكونها عبارة عن التغير
المتدرج فيكون الحركة من الموجودات الخارجية وهى الحركة
بمعنى التوسط لا بمعنى القطع اذ الحركة بمعنى التوسط صفة بها يكون
للجسم توسط بين المبداء والمنتهى واحد فى نفسه غير مستقر
مستمر من المبداء الى المنتهى موجود فى الخارج والحركة بمعنى
القطع امر متصل فى الخيال غير قار لا وجود لها الا فى الذهن
وقول الشريف رحمه الله فان هذه الحالة توجد دفعة

وقوله الحركة بمعنى التوسط امر موجود في الآن مستمر باستمرار
الزمان مخالف لقوله متشخصة بوحدة الزمان ولقوله السادس
المقدار اى الزمان فان كل حركة يكون في زمان بالضرورة
على ان وجود الحركة بمعنى التوسط ان كان في الآن فذلك الآن
ان كان متصلاً بالمبداء يلزم تتالى الآنين وان لم يكن متصلا به
يكون بينهما مسافة فلا يحصل المتحرك في ذلك الآن الا بعد قطعها
بالحركة فيلزم وجود الحركة قبل وجودها اعلم ان حصول
الشئ اما تدريجي وهو حصول ماله موضوع اتصالية ينطبق على الزمان
كالحركة بمعنى القطع واما غير تدريجي وهو اما الحصول في الآن
دون الزمان ككون المتحرك في حد من حدود المسافة او في الان
والزمان كالوصول الى المنتهى فانه يوجد في آن ويبقى زمانا
وكلا الحصولين آني الا ان احدهما يستمر في زمان بعد ذلك الآن
دون الآخر او في الزمان فقط لكن لا بمعنى الانطباق بل على معنى انه

لا يوجد في ذلك الزمان آن الا وذلك الشئ حاصل فيه
مثل كون الشئ متصفا بالحركة بمعنى التوسط فانه يتصف بها في كل آن
بفرض من آنات زمانها الا يرى ان عدم الآن في الزمان الذي
بعده لا بمعنى الانطباق والا يلزم انقسام عدم الآن بل بمعنى ان لا
يوجد في ذلك الزمان آن الا ويكون عدمه فيه فالآن ظرف الزمان
وعدمه في جميع ذلك الزمان فالحركة بمعنى التوسط ايضا في مجموع
الزمان والمسافة وان لم يكن منطبقة عليهما ولا استحالة فيه
الا ان العقل اذا لاحظها يحكم بحصولها في آنات الزمان وحدود
المسافة وهو المراد من وجودها دفعة واستمرارها زمانا
فلا ينافي دفعيته على زمانيته بهذا المعنى الا انه يلزم ان لا يكون
الحركة تدريجيا والحق ان الحركة بمعنى التوسط لا يمكن ان يكون تدريجيا
لانها واحدة بالشخص غير منقسمة والآن التدريجي مناف لموجوديتها
كما لا يخفى والمراد من القول بان الزمان مقدار الحركة هي الحركة بمعنى القطع

لا بمعنى التوسط حتى يلزم انقسامها ولا يعرض هي للهيولى اذ
الهيولى لا يقوم بالفعل بدون الصورة ومعروض الحركة لا بد وان
يكون موجودا مستقلا في ذاته فيشكل ح قول الشريف بحيث
قال والمعروض الحقيقي للحركة الكمية والكيفية هو الهيولى التي هي محل
للمقادير والكيفيات قابلة اياها فهي متصفة بها بين الحركتين
اصالة وبالذات وما يجاورها يتصف بها على سبيل التبع وبالعرض
مع ان ظاهر هذا القول مخالف لما اشتهر فيما بينهم من ان
الهيولى في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة
انما هي في ذاتها استعداد محض لا فعل لها الا بالصورة فهي متصفة
تبعا لها لا في حد ذاتها وقولهم ليست الهيولى في حد ذاتها
بحيث يمكن فرض الابعاد فيها بل هي تقبل الصور الجسمية والجسمية
تقبل الابعاد المفروضة ولما صرحوا بان الهيولى لا حظ
لها من المقدار انما ذلك للصورة فانها امتداد جوهري له قبول الامتداد

العرضية

ثم ان

ثم ان في الحركة اية حركة كانت شبهة عامة لكن لما كان
المراد ها في الاين ظاهرا اي يقال المتحرك في الاين ان كان
له من مبداء المسافة الى منتهاها اين واحد فليس متحركا في الاين
بل هو ساكن مستقر على اين واحد وان كان له ايون متعددة فاما
ان يستقر على واحد منها في الاكثر من آن واحد فقد انقطعت
الحركة واما ان لا يستقر فلا يكون في كل اين الا آنا واحدا
ولا شك ان تلك الايون الانية متعاقبة متنالية اذ لو كانت
متفاصلة بزمان لم يوجد في ذلك الزمان شئ من تلك الايون
لزم انقطاع تلك الحركة الاينية واذا كانت الايون متعاقبة
كانت الانات متنالية وهو باطل عندهم واما اذا كانت الايون
متفاصلة بزمان يوجد المتحرك في ذلك الزمان لا يلزم الاتصال
ولا الانقطاع لكن لا يكون المسافة ح واحدا فلا يكون الحركة الواحدة
قائمة بها لان العرض الواحد لا يقوم بمتعدد فيكون هناك انتقالات متعددة

بتعدد الاكوان وبجموع الانتقالات حركة واحدة فيلزم تعدد الحركات
كما قال الشريف في تركب المسافة من الجواهر الافراد
وهكذا القول في الحركة الكيفية والكمية والوضعية والمخلص منها
ان يقال للمتحرك في الاين من مبداء المسافة الى منتهاها اين واحد
بالشخص مستمر هو كونه متوسطا بين المبداء والمنتهى غير مستقر تختلف
نسبته الى حدود المفروضة وبتعدد بتعدد ما تنسب الفرض
كما انه لا يمكن ان يفرض في المسافة حدان متصلان ليس بينهما مسافة
اصلا بل يمكن ان يفرض بينهما مسافات غير متناهية كذلك
لا يمكن ان يفرض في ذلك الاين المستمر اينان متصلان بل بين كل
اينين يمكن ان يفرض اين غير متناهية كفرض النقطة في الخط
وتبدل نسبة ذلك الاين الى حدود المسافة كما في الحركة
وان كان بحسب فرض العقل لانه فرض في نفس الامر لا بحسب فرض
الفارض فالعقل مظهر لا منشأ وه فلا يلزم التدافع والانقطاع

والانقلاب وكذا نقول في المتحرك في الكيف كيفية واحدة بالشخص
غير قارة مستمرة من الشدة الى الضعف ففي كل ان يفرض بين الشدة
والضعف يمكن ان يفرض فيه نوع آخر شديدة او ضعيفة
ولا يمكن ان يفرض في تلك الكيفية الغير القارة كيفيتان متصلتان
بل كل كيفيتين يمكن ان يفرض فيما بينهما كيفيات اخر ولما كان الكيف
قابلا للشدة والضعف كانت الحركة فيه بتبدل الانواع الاعتبارية
التي هي بين نوعين موجودين وتغاير الانواع الاعتبارية بمنزلة
حدود المسافة والكيفية التي هي واحدة بالشخص بمنزلة الاين الواحد
واذا لاحظ العقل تلك الكيفية الواحدة تجدها في كل آن فردا
من نوع ذلك الانواع الاعتبارية قال الكاتبي في شرح
حكمة العين والحق ان الحركة لا تقع الا في الاين والوضع فان
انتقال الجسم من كم الى كم او من كيف الى كيف على التدريج
غير الحركة لان المراتب فيما بين مامنه وماليه متمايز

او من الضعف الى الشدة ص

الشخصي

كل واحد منها عن الآخر بالفعل بخلاف الحركة فانها متصلة
في نفسها والحدود الا بون المفروضة في الحركة والمسافة
لا امتياز لها الا بالقوة والفرض هذا اذا كانت الحركة
في الكيف على الانواع الموجودة واما اذا كانت على الانواع الاعتبارية
لا امتياز بالفعل في المراتب بين ما منه وما اليه بل بالفرض
فيكون الجسم متحركا في الكيف حقيقة وهذا الجواب حاسم لمادة
الشبهة في جميع المقولات عند المتامل واما ابراد الشريف
هذا الجواب بان يقال ولا مخلص فيها الا
بان يقال مع ان مسند العيان بعينه عيان
الخ كما ست بدل ظاهرا على قول الشريف
صعف هذا الجواب والله
اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدًا لرب العزة حق حمده ومصليًا على محمد نبيه وعبده
وعلى آله وصحبه من بعده قال الشريف عامله الله بلطفه اللطيف
في اول مقدمة شرح المواقف سواء كان حدًا لمفهوم اسمه
او رسمًا له آه نقل عنه ان اسم كل علم موضوع بازاء مفهوم اجمالي
شامل له فان فصل في تعريفه ذلك المفهوم نفسه كان حدًا له
بحسب اسمه وان بين لازمه كان رسمًا له بحسبه وعلى التقديرين مورسم
ذلك العلم يميزه عن غيره فاما حد الحقيقي فانما هو بتصور مسائله بل
بتصور التصديقات المتعلقة بها وليس ذلك من مقدمات الشروع
قال الفاضل المحشي اقول العلم بمعنى التصديقات بالمسائل وان كان كليًا
لان القايم منها بزيد غير ما قام بعمرو الا ان العلم بمعنى المسائل شخصي
لا تعدد فيه فكيف يصح تحديده فان جزئي لا يكون كاسبًا ولا مكتسبًا
اقول قد حقق في موضعه ان الماهية اذا كانت من اجزاء غير محمولة

يكون تحديدها بها اذ المقصود بالتحديد ان يدل على الماهية بحيث
تحصل في العقل صورة مطابقة لها وذلك انما يكون بايراد تلك الاجزاء
وما ذكر من ان الحد انما يتركب من الجنس والفصل فقط فذلك
في تحديد المركبات العقلية التي يجب كونها بسيطة في الخارج والعلم المدون
مركب من الاجزاء الغير المحمولة هي المسائل او التصديقات بها فلا يكون
له اجزاء حقيقية عقلية فيكون تحديده عبارة عن حصول تلك الاجزاء
في العقل وهو المراد ههنا على ان التصديقات بالمسائل لا يمكن ادراكها
بكنهها الا بان يعرف من اولها الى آخرها وينار الى كل واحد
منها بخصوصه فهو لا يقبل التحديد بالاجزاء العقلية كالمسائل اعلم
ان المسائل جزئيات حقيقة لدخول النسب الجزئية فيها وكليتها راجعة
الى كلية موضوعاتها وحصولها في اذهان متعددة لا يقتضي كليتها لان
الكلية مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين هو ظلي لها ومقتضى لانباطها
والمسائل ليست كذلك فاذا لم يكن المسائل كليات لا يكون التصديقات

بها ايضا كليا كان العلم عين المعلوم فجزئيته مستلزم لجزئيته فاذكر
من ان القايم بزيد غير ما قام بعمرو ولا بعبد الكلية فان فلك المعنبر
في الكتاب والشعر والعلوم هو الوحدة في غير المحال قالوا القرآن عبارة عن المؤلف
المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين للقطع بان ما يقراء كل احدنا
هو القرآن المنزل بلسان جبرئيل عم والا لكان مما تلاله لا عجنه وكذا الكلام
في كل كتاب وشعر ينسب الى احد والعلوم ايضا من هذا القبيل فاذا
لم يعتبر وحدة المحال في العلوم يكون العلم بمعنى التصديقات بالمسائل كليا
لان تعين الاعراض من المحال فلنا المسائل وكذا التصديقات بها
جزئيات حقيقة تعينها ليس من الاذهان بل هي متعينة في انفسها قبل
حصولها في الاذهان فلو فرضنا تجردها عن الاذهان لم يكن كليات
والمدرس في العقل من الاشياء ليس صورها واشباحها المخالفة لها في الخيفة
بل ماهياتها موجودة بوجود ظلي ولا يجب ان يكون هي اعراضا لان صورة
الجوهر جوهر وصورة العرض عرض وعدهم ذلك من معقولة الكيف

فاقتداء بطريقة القدماء القائلين بالاشباح الا يرى ان الصور الحيوانية
ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ولا معنى للجوهر
الا ذلك ولا بنافيه فيما نحن فيه شيء في وجود آخر فلا يكون تجردها من الاذهان
حتى يلزم من تجردها عنها كليتها قال والاعراض المتعلقة بشيء واحد
اما مطلقا نقل عنه موضوع العلم فيكون شيئا واحدا اما مطلقا
كالعدد لعلم الحساب فان قيل نظر الحساب في العدد وعوارضه ليس مطلقا
بل من حيث انه يصير بحالة بقبل اي نسبة اتفقت على ما اشار
الرئيس في الشفاء قلنا ليس ذلك قيدا للموضوع حتى ينافي اطلاقه
بل لبيان الموضوع لان موضوع الحساب العدد المخصوص اعني الموجود
في هيولى الاجسام او في وهم الانساني لا من جهة واعتبار وانما
النظر فيه وعوارضه مطلقا من الاهي لا من الحساب ويجوز ان يكون
معنى الاطلاق التجرد عن الجزئية المميزة ولما لم يكن العدد موضوعا لعلم آخر
لا يحتاج الى اعتبار جزئية ممتنعة على ان المشهور كون العدد مطلقا موضوع الحساب

والتمثيل يجوز ان يكون بناء" عليه تال وقيل هواى موضوع الكلام
الموجود بما هو موجود" اى من حيث هو غير مقيد بشيء ثم قال وفيه نظر
من وجهين الاول انه قد بحث فيه اى فى الكلام عن احوال المعدوم
والحال وعن احوال امور لا يتوقف تلك الاحوال على وجود تلك الامور
فى الخارج سواء" كانت موجودة" فيه اولا كالنظر والدليل قال
الفاضل المحشى رحمه الله قوله بما هو موجود" على بيان الاطلاق لا على التقييد
بالوجود فلا يرد قوله فى النظر وعن احوال امور الخ اقول يحصل الاعتراض
ان احوال المعدوم فى الخارج كالممتنع مثلا" لا يكون من احوال الموجود فى
الخارج بل هى احوال ذهنية" مع انه يبحث عنها فى العلم ومباحث
النظر والدليل ليست مختصة بالموجود فى الخارج اذ لا يخفى ان وجودها
بل ماهياتها متصفة بها فى نفس الامر وهى لوازمها سواء، وجدت تلك
الماهيات فيه اولا كما ان الاربعة روج فى حد نفسها وان لم يكن
موجودا" فى الخارج فيكون تلك ثابتة" لها على تقدير عدمها فى الخارج

فلا يكون

فلا يكون مختصة بل يكون من الاحوال العامة للموجود والمعدوم
فلا يكون عرضا" ذاتيا" للموجود مع انه يبحث عنها فى العلم فيرد ما
قوله فى النظر وعن احوال امور الخ قال الشريف فى حاشيته
لشرح التجريد ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا" حقيقيا" قائما بذاته
ويكون تعينه بذاته لا بامر زايد على ذاته وجب ان يكون الوجود
كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما" كليا" يمكن ان يكون له افراد
بل هو فى حد ذاته جزئى حقيقى ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام
قايم بذاته مستغن عن كونه عارضا" لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق
اى المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه فعلى هذا لا يتصور عروض
الوجود للماهيات الممكنة اقول نجوز ان يكون الوجود بمعنى الكون فى الاعيان
مفهوما" كليا" له افراد متعددة متخالفة بالحقيقة يكون كل فرد منها عين
الواجب سبحانه وجزئيا" حقيقيا" قائما بذاته مستغنيا" عن كونه عارضا" لغيره ليس فيه
امكان تعدد وانضمام وسائر افراده عارضة للماهيات الممكنة كما هو المشهور

لابد لنفيه من دليل فلا تتم ما ذكره قال في بحث العلة والمعلول نعم لو كان موجبا على ما زعمه الحصم لاشكل الامر عليه اشكالا مع امكان دفعه بما قررناه من انه بسيط متصف في نفسه بحسب الخارج بسلوب واضافات فجاز ان يصدر باعتبارها اشياء متكثرة ولا يلزم من ذلك الا ان يكون له تكثر اعتباري لا في ذاته بل في سلوبه واضافاته ولا محذور فيه اصلا اقول السلوب والاضافات ان لم يكن لها دخل في العلية لم يكن معتبرة في المصدرية وان كان لها دخل فيها لم يكن الواجب بسيطا من كل الجهات فيلزم الفصلان في فاعليته وهو على الواجب لذاته محال قالوا ثبوت الفرض للفاعل من حيث هو فاعل يستلزم استكماله بالغير وثبوت علة لفعله يستلزم نقصانه في فاعليته فلا يكون ما ذكره دفعا لمذهبهم قال واما ما ذكره الامام من انهم فسروا هذا الامكان بالامكان العام ليندرج فيه ما يكون الابعاد حاصلة فيه بالفعل اما وجودا كما في الافلاك ثم اعترض عليه بان ليس في الافلاك

ابعاد منقاطعة على زوايا قائمة فضلا عن كونها واجبة واما نفاطع بحلو رها فانما هو على زوايا حادة ومنفرجة اقول قول الامام صريح في ان الابعاد موجودة بالفعل في الافلاك واعتراض الشريف مع عدم منع حصول الابعاد فيها بالفعل بدل ظاهرا على ان ذلك الحصول مقبول عنده مع ان الاقطاب والمجاور والدوابر وامثال ذلك مما يثبتونه في الافلاك امور وهمية محضة لا وجود لها في الخارج قطعا قال يرد عليه انا لا نسلم كون الامتداد الجسماني في المشترك بين تلك البسائط طبيعة محصلة نوعية لم لا يجوز ان يكون عرضا عاما لها او طبيعة جنسية مشتركة بينها وح يجوز اختلاف مقتضاها في افرادها ان ثبت في اقول ان سلم ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم وجوب تساوي افرادها في حكم واحد وانما يكون كذلك لو اقتضى الطبيعة ذلك الحكم لذاتها وهو ممنوع بجواز ان يثبت ذلك الحكم لها لتشخصها فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية تختلف بالفصول فكما جاز

اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية يجب اختلاف الفصول لم لا يجوز ان يكون
اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف الشخصات فان ادعيتم
الضرورة في ان الجنسية لذاتها تقتضي حكما كذا لامن جهة هذه الجنسية
وتلك الجنسية كذا تقتضي حكما فما الحاجة الى بيان نوعيتها فان الطبيعة
اذا اقتضى شيئا من حيث هي كذلك فذلك الشئ لابد ان يكون مقتضيا
في جميع افراده سواء كانت طبيعة نوعية او جنسية قال لا يقال
لعل الارادة القديمة تعلقت في الازل لوجوده في وقت معين فاذا
حضر ذلك التعلق وجد بذلك التعلق القديم من غير احتياج الى امر
آخر لانا نقول فيتوقف وجوده على حضور ذلك الوقت الذي هو
حادث فننقل الكلام الى حدوثه اقول لانسلم ان ذلك الوقت ان كان
حادثا كان حدوثه متوقفا على ارادة الله باحداثه في وقت آخر
لم لا يجوز ان يكون حدوث كل حادث هو غير الوقت يتوقف على تعلق
ارادة الله تعالى باحداثه في وقت ما واما الوقت فلا يتوقف حدوثه على

نقول ان الجنسية هي انيت

على التعاقب باحداثه في وقت لان تقدم بعض اجزاء الزمان على الآخر
لذاتها وتمتنع ان يكون للوقت وقت آخر وايضا يجوز ان يكون له شروط
اعتبارية ليست لجرم الغرض متعاقبة بلا نهاية بحيث يكون كل سابق منها
شرطا للاحق ومثل هذا التسلسل ليس بممتنع صرح به غير مرة ولان استحالة
في ان يكون العدمي شرطا للوجودي كما حقق في موضعه قال وان كان
تعلق الارادة القديمة حادثا نقلنا الكلام اليه فان كان حدوثه بتعلق آخر
حادث وهكذا تسلسل التعلقات لا مما لا يتناهى فاما ان يلتزموا ذلك
التسلسل في مقام المنع مع كونه خلاف مذهبهم اقول التعلق امر اعتباري
ينقطع فيه التسلسل بانقطاع الاعتبار يعني اذا لاحظ العقل بالذات بغير
له تعلق آخر والا لم يكن له تعلق اصلا والملاحظة بالذات ينقطع في مرتبة
من المراتب كالتزوم والوحدة والمزج المخصص لا يجب ان يكون ملحوظا
بالذات بل يكفيه امكان الملاحظة وان كان معدوما محضا ولا محذور فيه
الا يرى ان الواجب تعالى اذا اوجد العقل الاول يكون بينهما نسبة وتعلق

من مبادی تصور الخاص لابد وان یکون بتوقف تصور
الخاص علی تصور العام بدون
ذینک الشرطین
لابد لتتنیه من
توجیه وجیه
تم

موسبب الایجاد مع انه لیس لموجود فی الخارج و موظاهر و
ولیس لموجود فی الذهن اذ لا ذهن هناک ولا حضور فی تلک المرتبة
فظهر ان تعلق الارادة مرجحا ومخصصا انما هو باعتبار الملاحظة العقلیة
وظاهر ان تلک الملاحظة ینقطع بانقطاع الاعتبار فیجوز ان یکون المراد
من قولهم صفة الارادة تعلقها لذاتها من غیر حاجة الی تعلق اخری ما ذکرناه
فلا یکون اختیار التسلسل ح فی التعلقات سواء کانت مؤثرات
او مخصصات فهذا المنع مخالفا لمذهبهم قال فی الحاشیة لشرح المطالع
تصور الخاص انما یتوقف علی تصور العام الا اذا کان تصور الخاص
بالکنه وکان العام ذاتیا له فان قیل اذا کان تصور العام من اللوازم
البینة بمعنی الاخص لتصور الخاص یلزم البتة من تصور الخاص تصور
العام سواء کان ذاتیا له اولا سواء کان الخاص منولا بالکنه
اولا قلنا هذا مدفوع بان التوقف غیر اللزوم والحصر
انما هو باستظر الی التوقف واقول تصور العام اذا کان من